محـددات اعتمـاد معـايير التقـارير المـالية الـدولية بالتطبيق على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

د/ على محمود مصطفى خليل(*) د/ منى مغربى محمد إبراهيم(**)

ملخص البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى لهذا البحث فى دراسة وتحليل المحددات المؤثرة فى اتخاذ قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على مستوى مجموعة من الدول (المستوى الكلى) وعلى مستوى الشركات (المستوى الجزئى)، وذلك بعد زيادة عدد الدول التى قامت باعتماد تلك المعايير، حيث وصل عدد هذه الدول إلى ١٤٧ دولة وفقًا لأخر إحصائية قامت بها مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية (www.ifrs.org)، ومن بين تلك الدول قيام جمهورية مصر العربية (متمثلة فى وزارة الاستثمار) بإصدار معايير جديدة للمحاسبة المصرية بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ متمثلة فى ترجمة معايير التقارير المالية الدولية، وطالب قرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ فى المادة الثالثة منه ببداية العمل بتلك المعايير اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٦.

وقد قام الباحثان بالتعبير عن محددات الاقتصاد الكلى من خلال خمسة عوامل: مستوى التعليم المحاسبى، والنمو الاقتصادى، ودرجة الإنفتاح الاقتصادى الخارجى، ومعدل التضخم، والضغوط الخارجية. كما تم التعبير عن محددات الاقتصاد الجزئى من خلال ثلاثة عوامل: حجم الشركة، والرافعة المالية، والتنويع الدولى. كما تم اختبار العلاقة بين كل من محددات الاقتصاد الكلى ومحددات الاقتصاد الجزئى وبين قرار اعتماد الـIFRS.

وقد قام الباحثان بالتطبيق على مجموعة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى مجموعة من الشركات (٢٢٠ شركة) التى تتداول أسهمها فى أسواق الأوراق المالية بهذه الدول خلال عام ٢٠١٥. و توصل الباحثان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين كل من: مستوى التعليم المحاسبى، ودرجة الإنفتاح الاقتصادى الخارجى، والضغوط الخارجية وقرار اعتماد الدول لمعايير التقارير المالية الدولية، كما توجد علاقة ارتباط موجبة غير معنوية الدلالة بين النمو الاقتصادى وقرار اعتماد الـIFRS، بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط سالبة غير معنوية الدلالة بين معدل التضخم وقرار اعتماد الـIFRS. أما على المستوى الجزئى فقد توصل الباحثان إلى وجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين كل من: حجم الشركة، والتنويع الدولى وبين قرار اعتماد الشركات الـIFRS، كما توجد علاقة ارتباط موجبة غير معنوية الدلالة بين الرافعة المالية وقرار اعتماد الـIFRS.

وأوصى الباحثان فى نهاية الدراسة بضرورة إعداد خارطة طريق مفصلة من قِبَل كافة الدول التى تعتمد الـIFRS، يتم فيها توضيح خطوات عملية التحول، وتعرض كافة التحديات والعقبات المحتملة مع توضيح الاستراتيجيات التى يمكن بها مواجهة تلك التحديات والعقبات، بالإضافة إلى توصيل كافة متطلبات تطبيق الـIFRS إلى الجهات المسئولة عن تطبيق تلك المعايير.

الكلمات المفتاحية:

اعتماد معايير التقارير المالية الدولية – محددات الاقتصاد الكلى – محددات الاقتصاد الجزئى – دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(*) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها ali.khalil@fcom.bu.edu.eg

(**) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها mona.Ibrahim@fcom.bu.edu.eg

Determinantes of Adoption International Financial Reporting Standards in Middle East and North Africa

Abstract:

The main objective of this paper is to study and analysis the determinants influencing a decision to adopt international financial reporting standards (IFRS) on the level of a group of countries (macro economics) and on the corporate level (micro economics), after increasing the number of countries that adopted such standards, 'these countries' number became 147 countries according to the latest statistics conducted by the International Financial Reporting Standards Foundation (www.ifrs.org), Among these countries Egypt (represented by the Ministry of Investment) where issued new accounting standards On 09/07/2015, where translated from International Financial Reporting Standards, and the decision of the Minister of Investment No. (110) 2015, No.3 demanded from companies to begin adopting these standards as of January 2016.

This paper represented the macroeconomic determinants through five factors: level of accounting education, economic growth, degree of external economic openness, rate of inflation and external pressures, and also represented the microeconomic determinants through three factors: size, leverage and international diversification, and we have tested the relationship between each of the macro and micro economic determinants and decision of IFRS adoption. Our sample consists of a group of Middle East and North African countries, in addition to the group of companies (220 companies) listed on the stock markets in these countries during 2015.

The results show a positive significant correlation between: level of accounting education, degree of external economic openness and external pressures and the countries decision of IFRS adoption, as there is a positive non-significant correlation between economic growth and the IFRS adoption, as well as to the existence of a negative non-significant correlation between inflation rate and the IFRS adoption. On the microeconomic, the results show a positive significant correlation between: size, diversification International and the companies decision of IFRS adoption, as there is a positive non-significant correlation between leverage and the IFRS adoption.

The researchers recommended at the end of study the necessity of preparing a detailed roadmap by all countries that adopt the IFRS, where clarify the steps of transformation process, and display all of challenges and potential obstacles with surrounding strategies that can face those challenges and obstacles, in addition to connecting all the application of the IFRS requirements to those responsible of those criteria for application.

Keywords: IRFS adoption, Microeconomics Determinants, Macroeconomic Determinants, the Middle East and North Africa.

(١) الإطار العام للبحث:

(١/١) المقدمة:

فى ضوء عولمة أسواق رأس المال وتزايد الصفقات والمعاملات التى تتم عبر الحدود، أصبحت هناك حاجة ملحة لتطوير المعلومات المالية حتى تتلاءم مع احتياجات مستخدمى التقارير المالية؛ ومن ثم تمت الدعوة إلى إصدار مجموعة متجانسة ومعترف بها عالميًا من المعايير المحاسبية. وبحلول نهاية التسعينيات كانت معايير المحاسبة الدولية (IAS) مجموعة معترف بها دوليًا للمبادئ المحاسبية.

ومع تزايد التطور الاقتصادى بين عدد كبير من دول العالم الأمر الذى عزز من فائدة معايير المحاسبة الدولية، ودفع هيئة محاسبية خاصة متمثلة فى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى وضع معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، والتى تتمثل فى مجموعة موحدة من معايير التقارير المالية عالية الجودة والمقبولة دوليًا بناءً على مبادئ واضحة ومحددة، وتهدف إلى توفير معلومات تتصف بالشفافية والقابلية للمقارنة للمستثمرين والمشاركين فى أسواق رأس المال العالمية (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ٢٠١٢).

وتعتبر نقطة التحول الرئيسية لمعايير التقارير المالية الدولية هو قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بالموافقة على نشرها وتعميمها فى جميع أنحاء العالم فى عام ٢٠٠٢، وقد ساهمت الجهود المبذولة من كل من IASB ومؤسسة IFRS فى الزيادة المستمرة لعدد الدول التى اتخذت قراراتها بشأن إلزام الشركات المدرجة فى أسواق المال باعتماد الـIFRS عند إعداد التقارير المالية، أو الدول التى طالبت باستخدامها أو قامت بالتقارب نحو الـIFRS؛ وذلك للاستفادة من المميزات التى يوفرها تطبيق تلك المعايير مثل تحسين نوعية المعلومات المقدمة، والحد من عدم تماثل المعلومات، وسهولة مقارنة البيانات المالية للشركات على مستوى العالم ومن ثم تحسين جودة القرارات الإستثمارية.

(٢/١) طبيعة المشكلة:

يُظهر تاريخ المحاسبة خلال العقود الماضية تغيرًا كبيرًا بشكل تدريجى كنتيجة لتطور الحضارات الإنسانية، فالمحاسبة كعلم اجتماعى يتأثر بالعوامل البيئية المختلفة (اقتصادية – اجتماعية – سياسية – ثقافية – ... وغيرها) والداخلية (البيئة الداخلية للشركات). ومن ثم فإن أى تغيير فى الأنظمة المحاسبية يكون ناتجًا من البيئة المحيطة؛ حيث تقوم العوامل البيئية المختلفة بتفسير أسباب إختلاف الممارسات المحاسبية من بلد لآخر ومن شركة لأخرى، وقد أكد على ذلك الدراسة الرائدة التى قام بها (Mueller, 1968) والتى قامت بنشر نظرية أن المحاسبة تعكس الظروف البيئية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والمحلية، و... غيرها. ومن ذلك الحين والبحث فى مجال المحاسبة الدولية يحاول اكتشاف العوامل التى قد تفسر الاختلافات بين النظم المحاسبية فى الدول المختلفة.

ويعتبر اعتماد الـIFRS واحدة من الاستراتيجيات المستخدمة لوضع المعايير فى العديد من الدول النامية، وقد أيدت عدد من الدراسات السابقة (Assenso-Okofo et al., 2011; Al-Akra et al.,

2009; Tyrral et al., 2007) قيام الاقتصاديات الناشئة اعتماد الـIFRS كمعايير وطنية للإستفادة من الفوائد المحتملة من تطبيقها مثل خفض تكلفة ووقت إعداد القوائم المالية وفقًا لـIFRS، والوصول إلى الأسواق الدولية، ونمو الاستثمار الأجنبى، وسهولة مقارنة البيانات المالية للشركات فى جميع أنحاء العالم، وجودة التقارير المالية، و.... غيرها.

وقد قدمت الدراسات السابقة أدلة على أن مدى اعتماد الـIFRS يتغير من دولة لأخرى (Judge et al., 2010; Ramanna & Sletten, 2009; Shima & Yang, 2012) ؛ حيث أن قيام دول ما باتخاذ قرار اعتماد الـIFRS لا يعنى بالضرورة الاعتماد الكامل لتلك المعايير، فتوجد بعض الدول التى تقوم بإجراء عمليات مواءمة لمعايير المحاسبة المحلية مع الـIFRS (مثل تونس وإيران) ، وتقوم دول أخرى بالسماح بالاستخدام الاختيارى للـIFRS (مثل المغرب وتركيا)، وتُلزم دول أخرى بعض الفئات من الشركات المدرجة باعتماد الـIFRS (مثل المملكة العربية السعودية)، كما أن هناك دول تقوم بإلزام جميع الشركات المدرجة باعتماد الـIFRS. فالواقع أن طبيعة اعتماد الـIFRS تختلف من دولة لأخرى وفى نفس الدولة على مدار الزمن.

ومما لاشك فيه أن تطور المحاسبة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور البيئة المحيطة، وبإعتبار معايير التقارير المالية الدولية تدخل ضمن مراحل التطور فى مجال المحاسبة فإن طبيعة اعتماد تلك المعايير يختلف وفقًا لمجموعة من المحددات البيئية المختلفة. وقد تزايد الاهتمام بدراسة وتحليل المحددات التى تؤثر على قرار اعتماد الـIFRS سواء على المستوى الدولى (Ramanna & Sletten, 2009; Stainbank & Tauringana, 2016; Zehri & Chouaibi, 2013; Kossentini & Othman, 2014; Shima & Yang, 2012)، أو على مستوى الشركات – دراسة البيئة الداخلية للشركة – (Gassen & Sellhorn, 2006; André et al., 2012; Isa, 2014; Bava & Pereira, 2012; Bava, 2008; Demir & Bahadir, 2014)، أو الدراسات التى قامت بدراسة كل من المحددات على المستوى الدولى (البيئة الخارجية) والمحددات على مستوى الشركات (البيئة الداخلية) (Masoud, 2014; Cole et al., 2013; Kolsi & Zehri, 2010).

ونظرًا لعدم اتفاق نتائج الدراسات السابقة – مع اختلاف بيئات التطبيق فى كل دراسة – بشأن محددات اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، فإن مشكلة البحث الحالى تتبلور فى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هى طبيعة العلاقة بين المحددات المؤثرة فى قرار اعتماد الـIFRS على المستوى الدولى – محددات اقتصاد كلى – ؟ وأيضًا المحددات المؤثرة فى قرار اعتماد الـIFRS على مستوى الشركات – محددات اقتصاد جزئى –؟

٢- ماهى درجة تأثير تلك المحددات – على كل من المستوى الدولى ومستوى الشركات – على قرار اعتماد الـIFRS؟ ومن ثم تحديد المحددات الأكثر أهمية فى اتخاذ ذلك القرار.

(٣/١) أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى دراسة وتحليل المحددات المؤثرة فى اتخاذ قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، ويشتق من الهدف الرئيسى مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلى:

١- تحديد الجوانب المختلفة لمعايير التقارير المالية الدولية من حيث التعرف على الدوافع وراء اعتماد الـIFRS وكذلك معرفة التحديات والصعوبات المختلفة التى تواجه عملية الاعتماد، وأيضًا التعرف على الفوائد والمميزات وراء تطبيق تلك المعايير.

٢- تقييم الوضع الحالى لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية فى جمهورية مصر العربية.

٣- التعرف على العوامل المؤثرة فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على المستوى الدولى، وكذلك على مستوى الشركات.

٤- اختبار العلاقة بين محددات الاقتصاد الكلى ومحددات الاقتصاد الجزئى على اتخاذ قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وتحديد مدى أهمية تلك المحددات على قرار الإعتماد.

(٤/١) أهمية البحث:

فى إطار استكمال جهود الدراسات السابقة يعتبر البحث مساهمة فى الفكر المحاسبى المتزايد عن معايير التقارير المالية الدولية، ومن ثم تنبع أهمية البحث من خلال دراسة كل من المحددات الاقتصادية الكلية والجزئية والتى تؤثر على قرار اعتماد الـIFRS. ومن ثم تتمثل أهمية البحث فى:

(١/٤/١) الأهمية العلمية:

يشهد العالم الآن إتجاه معظم دول العالم إلى الاعتماد الإلزامى للـIFRS، ونظرًا لأن هذا الإتجاه يلقى تأييدًا كبيرًا ودعمًا من عدد كبير من المنظمات الدولية المؤثرة فى الاقتصاد العالمى مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى و... غيرها، فإن الـIFRS تحتاج إلى إجراء المزيد من الدراسة والتحليل المتعمق من عدة جوانب وخاصة بعد أن قامت مؤسسة الـIFRS فى نهاية ٢٠١٢ بإعلان سياسة متشددة فى اعتماد تلك المعايير تقوم على أساس الاعتماد الكامل للـIFRS. كذلك تنبع أهمية البحث من خلال دراسة وفهم العوامل البيئية التى تؤثر فى اتخاذ قرار اعتماد الـIFRS من جانب الدول أو من جانب الشركات.

(٢/٤/١) الأهمية العملية:

تبرز تلك الأهمية من خلال تقديم البحث دليلاً عمليًا لاتخاذ قرار اعتماد الـIFRS من قبل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويقترح البحث نموذجًا لمساعدة الجهات التنظيمية المسئولة عن تطبيق ووضع المعايير بشأن قرار التحول إلى معايير الـIFRS. كما تنبع أهمية البحث من تزايد الضغوط على الشركات فى جميع أنحاء العالم من جانب الهيئات المهنية والرقابية والمستثمرين بتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة.

(١/٥) حدود ونطاق البحث:

تتمثل حدود ونطاق البحث فيما يلى:

١- يقتصر البحث على دراسة عوامل ومحددات الاقتصاد الكلى ومحددات الاقتصاد الجزئى، دون التطرق إلى العوامل الأخرى المؤثرة على قرار اعتماد الـIFRS مثل عوامل حوكمة الشركات.

٢- يقتصر البحث فى تفسيره قرارات الدول باعتماد الـIFRS على اثنين من النظريات هما: النظرية الاقتصادية للشبكات، والنظرية المؤسسية.

٣- يقتصر البحث على دراسة أثر محددات الاقتصاد الكلى والجزئى على قرار اعتماد الـIFRS فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك فى الشركات المسجلة فى أسواق رأس المال بتلك الدول.

(١/٦) منهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج العلمى بشقيه الاستقرائى والاستنباطى فى التحليل والتقييم النظرى للدراسات والبحوث السابقة، وكذلك فى دراسة الجوانب المختلفة لمعايير التقارير المالية الدولية، وكذلك دراسة وتقييم وضع وقرار اعتماد الـIFRS فى جمهورية مصر العربية، بالإضافة إلى دراسة العوامل المؤثرة على قرار اعتماد الـIFRS. كما قام الباحثان بإجراء دراسة تطبيقية على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتعرف على العلاقة بين محددات الاقتصاد الكلى واتخاذ تلك الدول لقرار الاعتماد، وأيضًا على الشركات المسجلة فى أسواق رأس المال فى تلك الدول للتعرف على العلاقة بين محددات الاقتصاد الجزئى وقرار اتخاذ الشركات لقرار اعتماد الـIFRS، بالإضافة إلى تحديد مدى أهمية محددات الاقتصاد الكلى والجزئى على قرار اعتماد الـIFRS. وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية المستخدمة فى برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) الاصدار العشرون لتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية.

(١/٧) خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقًا لأهدافه والإجابة على التساؤلات البحثية، فقد تم تقسيم البحث على النحو التالى:

١- الإطار العام للبحث.

٢- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.

٣- معايير التقارير المالية الدولية – نظرة عامة –.

٤- العوامل المؤثرة فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٥- الدراسة التطبيقية.

٦- النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

(٢) الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات السابقة فى مجال دراسة محددات اعتماد معايير التقارير المالية الدولية IFRS، حيث استهدفت دراسة **(Gassen & Sellhorn, 2006)** الإجابة عن ثلاثة أسئلة بحثية بدافع الاعتمادات الأخيرة لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS فى أوروبا، وتتمثل هذه الأسئلة فيما يلى: **أولاً:** تحليل محددات الاعتماد الاختيارى للـIFRS من قِبَل الشركات الألمانية المسجلة للتداول العام خلال الفترة من ١٩٩٨ وحتى ٢٠٠٤؛ وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة، والتعرض الدولى (التسجيل فى بورصات أجنبية)، وتشتت الملكية، والاكتتابات الأخيرة تعتبر من المحددات الهامة. **ثانيًا:** استخدام النتائج السابقة (نموذج المحددات) لبناء عينات لمطابقة درجة الميل من الشركات التى اعتمدت الـIFRS، والشركات التى تطبق المبادئ المحاسبية الألمانية المقبولة عمومًا (القانون التجارى الألمانى HGB)؛ وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلافات كبيرة من حيث جودة الأرباح – حيث وُجِدَ أن الشركات التى تعتمد الـIFRS تكون أرباحها أكثر ثباتًا، وأقل قابلية للتنبؤ، وأكثر تحفظًا مشروطًا مما يعنى أن الأرباح فى الشركات التى تعتمد الـIFRS تكون أكثر جودة. **ثالثًا:** تحليل الاختلاف فى درجة تماثل المعلومات فى كل من الشركات التى تعتمد الـIFRS والشركات التى تطبق الـHGB. ووجدت الدراسة أن الشركات التى تقوم باعتماد الـIFRS تكون ذات مستويات أقل من عدم تماثل المعلومات، كما أن أسعار أسهم تلك الشركات تكون أكثر تقلبًا.

كما قامت دراسة **(Bova, 2008)** بتقييم المحددات والنتائج المترتبة على التباين فى مستوى الإمتثال للـIFRS بعد الاعتماد الإلزامى لها فى بيئة الأسواق الناشئة، وقد قامت الدراسة بالتطبيق على عينة من الشركات الكينية العامة والخاصة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتمثل فى: ترتبط المستويات العالية لامتثال الشركة للـIFRS إيجابيًا مع جودة المحاسبة فى الشركات التى يتم التداول عليها علنًا (الشركات العامة). وفى حالة وجود تعارض بين تطبيق الـIFRS والمعايير الخاصة بالدولة (المعايير الوطنية) فإن الشركات العامة تكون أكثر ميلاً لتطبيق الـIFRS، بينما الشركات الخاصة تميل إلى تطبيق المعايير الخاصة بالدولة. وأيضًا توصلت الدراسة إلى أن مستويات الامتثال العالية للـIFRS ترتبط إيجابيًا مع كل من: الملكية الأجنبية، وحجم تداول الأسهم. كما يقلل هذا الامتثال من عدم تماثل المعلومات المُكونة لتكلفة رأس المال. وتشير الدراسة إلى تأثير الملكية الأجنبية كأحد المحددات الإيجابية لمستويات الإمتثال العالية للـIFRS، كما أن زيادة تلك الملكية الأجنبية قد يساعد على تقليل تكلفة رأس المال فى الشركة بشكل غير مباشر؛ حيث تعمل على تحسين جودة القوائم المالية للشركات المحلية بعد الاعتماد الإلزامى للـIFRS من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات. واتفقت نتائج تلك الدراسة مع دراسة (Bova & Pereira, 2012).

بينما استهدفت دراسة **(Ramanna & Sletten, 2009)** اختبار وجود تجانس فى قرارات الدول على اعتماد الـIFRS، أو بمعنى آخر لماذا تقوم بعض الدول باعتماد الـIFRS فى حين أن البعض

الآخر لا تعتمدها. وقامت الدراسة على عينة من ١٠٢ دولة خارج الاتحاد الأوروبى – بسبب قرب دول الاتحاد من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB – خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٠٧. وأبرزت النتائج أن احتمال اعتماد دولة معينة للـIFRS يزداد بزيادة اعتماده فى المنطقة الجغرافية لتلك الدولة، وكذلك بزيادة اعتماد الشركاء التجاريين لتلك الدولة. وتقوم الدولة باعتماد الـIFRS حتى إذا كانت الفوائد الاقتصادية المباشرة من هذه المعايير أدنى من المعايير المطورة محليًا. كما توصلت الدراسة إلى أن الفوائد المباشرة من اعتماد الـIFRS تتمثل فى صافى قيمة سياسية واقتصادية، حيث أن الدول التى تعتمد اقتصادياتها على الاستثمار الأجنبى هى أكثر عرضة لاعتماد الـIFRS، كما أن احتمال اعتماد الـIFRS يتناقص مع نوعية معايير الحوكمة المحلية؛ حيث أن الدول ذات نظم الحوكمة الضعيفة تكون أقل استجابة للـIFRS، كما لم تجد الدراسة دليلاً على الاختلافات الثقافية بين الدول التى تعتمد الـIFRS والدول التى لا تعتمدها.

واستهدفت دراسة **(Kolsi & Zehri, 2010)** التعرف على متغيرات الاقتصاد الجزئى والكلى التى تؤثر على قرار اعتماد الـIFRS من قبل الدول النامية. وقد قامت الدراسة على عينة من ٧٤ دولة (٣٧ دولة تعتمد IFRS، ٣٧ دولة لا تعتمدها) و ٧٠٠ شركة حتى عام ٢٠٠٨. وتوصلت الدراسة إلى أن قرار اعتماد الـIFRS يتفق مع كل من عوامل الاقتصاد الجزئى والاقتصاد الكلى، وبصفة خاصة فإن الشركات كبيرة الحجم فى الدولة التى تمتلك مستوى عال من الثقافة، ونمو اقتصادى أعلى، ونظم تعليمية مرتفعة الجودة، ونظم قانونية مشتركة، ويتم مراجعتها من قبل أكبر أربع شركات محاسبة وخدمات مهنية فى العالم (Big 4) تقوم باعتماد الـIFRS. كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة الرافعة المالية، والنظم السياسية، والأسواق المالية، وتعاملات الشركات مع دول خارجية، والتسجيل فى بورصات عالمية ليس لها أى تأثير على قرار اعتماد الـIFRS من قبل الدول النامية.

وقامت دراسة **(André et al., 2012)** باختبار محددات الاعتماد الاختيارى للـIFRS بواسطة الشركات متوسطة وكبيرة الحجم فى المملكة المتحدة وغير المسجلة فى البورصة، وقد تم التطبيق على ٨٤١٧ شركة تضم ٢٨٧ شركة تعتمد الـIFRS، و ٨١٣٠ شركة لا تعتمد الـIFRS وذلك فى عام ٢٠٠٩. وتوصلت الدراسة إلى أن: الرافعة المالية، والدولية، وحجم الشركة، وسمعة مراقب الحسابات تعمل على تفسير الاعتماد الاختيارى للـIFRS فى الشركات البريطانية غير المسجلة فى البورصة. فى حين أن هناك خصائص أخرى مثل الربحية، وكثافة رأس المال، ونوع الصناعة، والنمو، وهيكل الملكية، وإنتاجية الموظفين لا تلعب دورًا هامًا فى اتخاذ قرار الاعتماد الاختيارى للـIFRS. كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات المدمجة حديثًا يكون احتمال اعتمادها للـIFRS كبير، كما أن دراسة وتحليل الاعتماد الاختيارى يتيح فهم أفضل لتكلفة وفوائد اختيار مجموعة محددة من المعايير المحاسبية.

واعتمدت دراسة **(Shima & Yang, 2012)** على النموذج الوصفى المقدم من كل من Choi & Meek فى عام ٢٠٠٨ فى اختبار أثر مجموعة شاملة من الخصائص البيئية على اعتماد الـIFRS.

وتمثلت العوامل البيئية التى تم اختبارها فيما يلى: مصادر التمويل الرئيسية (تمويل رأس المال، وتمويل الديون الأجنبية)، والنظم القانونية، والضرائب، والعلاقات الاقتصادية والسياسية (الاستعمار، والتحالفات التجارية)، والتضخم، والتطور الاقتصادى، (الحاجة إلى استثمار رأس المال)، والتعليم، والثقافة. وقد تم التطبيق على عينة مكونة من ٧٣ دولة فى الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٧. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والسياسية، والاعتماد على النظم القانونية، والتمويل عن طريق القروض الأجنبية خلقت حوافز تعاقدية للدول لاعتماد الـIFRS، وبالمثل فإن الحاجة إلى استثمار رأس المال الذى يدل على النمو الاقتصادى وتكوين رأس المال، وارتفاع معدلات القراءة والكتابة (التعليم) خلق نوعًا من الحوافز الموجهة للدول لاعتماد الـIFRS. كما يوجد عوامل أخرى مثل حجم سوق رأس المال والضرائب والتضخم تعتبر من الحوافز السلبية لاعتماد الدول للـIFRS حيث تؤدى إلى وجود تكاليف سياسية وتكاليف انتقالية ناتجة عن تحويل النظم المحاسبية الحالية إلى معايير التقارير المالية الدولية.

وقامت دراسة **(Cole et al., 2013)** باختبار ما إذا كانت الشركات المدرجة فى البورصة الأوروبية قد استفادت من الخيارات التى تقدمها الـIFRS أم لا، والبحث فى المحددات التى تؤثر فى تلك الخيارات وتأثير هذه الخيارات على المقارنة بين القوائم المالية الأوروبية والتى يتم إعدادها وفقًا للـIFRS.

وقامت الدراسة بتحليل ٣١ من الخيارات المحاسبية التى توفرها الـIFRS والتى تم استخدامها فى القوائم المالية لـ ١٩٧ شركة فى بلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة العاملة فى صناعات: السلع والخدمات، والصناعات المالية أو التكنولوجية. كما قامت الدراسة باختبار عدد من المحددات التى قد تؤثر فى تلك الخيارات، وتمثلت المحددات فى: الدولة (من حيث: النظام السياسى والاقتصادى، والنظام القانونى، والنظام الضريبى، ونظام تمويل الشركات ومهنة المحاسبة، و... غيرها)، ونوع الصناعة، وحجم الشركة، وهيكل رأس المال، ونوع مراجع الحسابات (هل المراجع ينتمى إلى الأربعة الكبار Big 4 أم لا). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك إختلافًا بين الشركات فى تطبيق الخيارات التى توفرها الـIFRS، وأن هناك تسعة خيارات نادرًا ما يتم استخدامها، ويتأثر تطبيق تلك الخيارات المحاسبية فى الغالب بدولة المنشأ يليها نوع الصناعة ونوع مراجع الحسابات، أما حجم الشركة وهيكل رأس المال فليس لها دور هام فى تطبيق تلك الخيارات المحاسبية. كما توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية المعدة وفقًا للـIFRS ليست معدة للمقارنة فى الوقت الراهن. وأسهمت الدراسة فى: تحديد الخيارات المحاسبية التى نادرًا ما يتم استخدامها، وبالتالى يمكن حذفها وإزالتها من أجل تبسيط تطبيق الـIFRS، كما توفر هذه الدراسة نظرة ثاقبة على المحددات التى تؤثر على خيارات السياسة المحاسبية المعدة من قبل الشركات، وقامت بالحد من وتخفيف فكرة إجراء مقارنات فعلية بين القوائم المالية الأوربية المعدة وفقًا للـIFRS.

واستهدفت دراسة **(Zehri & Chouaibi, 2013)** تحديد العوامل التفسيرية الرئيسية المرتبطة بقرار تطبيق معايير IFRS من قبل البلدان النامية وقد تم التطبيق على عدد ٧٤ دولة نامية حتى عام ٢٠٠٨، واختبرت عددًا من العوامل التى تمثلت فى: معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى، مستوى التعليم، الاستثمار الأجنبى المباشر (الانفتاح على العالم الخارجى)، النظام السياسى، الثقافة، وجود سوق لرأس المال، النظام القانونى المطبق.

وأظهرت نتائج التحليل التطبيقى أن البلدان النامية الأكثر ملاءمة لاعتماد تطبيق الـIFRS هى تلك التى لها معدل نمو اقتصادى مرتفع، وعلى مستوى عالٍ من التعليم، ولها نظام قانونى قائم على قانون مشترك. أما بالنسبة للعوامل الأخرى – الثقافة، وجود سوق لرأس المال، النظام السياسى والطابع الدولى – فقد تبين أن ليس لها تأثير كبير على قرار تطبيق الـIFRS. كما توصلت الدراسة إلى أن قرار تطبيق IFRS يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبيئة المؤسسية فى تلك البلدان.

وقامت دراسة (أبو طالب، ٢٠١٣) باجراء دراسة تحليلية للدوافع والعوامل المؤثرة فى اتخاذ قرار الالزام باعتماد الـIFRS فى الدول النامية، وقد توصلت الدراسة إلى أن: هناك عدد كبير من دول العالم تتجه نحو الاعتماد الالزامى للـIFRS تمهيدًا للوصول إلى المعايير المحاسبية العالمية، وهناك العديد من الدوافع التى ساهمت فى اتخاذ الدول قرار الاعتماد الالزامى للـIFRS، تختلف تلك الدوافع فى الدول النامية عن الدول المتقدمة، كما يوجد بعض أوجه الاتفاق بين تجارب الدول فى اعتماد الـIFRS مثل الضغوط التى يمارسها البنك الدولى على الدول لاعتماد تلك المعايير، بالاضافة إلى أن العوامل التى تؤثر فى قرار الالزام باعتماد الـIFRS لا تختلف فى الدول المتقدمة عنها فى الدول النامية، وأن الاختلاف بينهما ينحصر فقط فى درجة تأثير تلك العوامل فى قرار الاعتماد، وأوضحت الدراسة أن مصر من بين الدول القليلة التى لم تعتمد الـIFRS حتى تاريخ اعداد الدراسة لذا يجب عليها ضرورة الاسراع لاتخاذ هذا القرار حتى يمكنها الحصول على جواز المرور إلى الاقتصاد العالمى.

أما دراسة **(Isa, 2014)** فتبحث فى محددات الخيارات المحاسبية للأصول غير المتداولة فى الشركات النيجيرية، وذلك عند الاعتماد الاول لتطبيق الـIFRS فى إطار النظرية المحاسبية الإيجابية، وتم جمع بيانات هذه الدراسة بشكل عشوائى من التقارير السنوية لثلاثين شركة نيجيرية قامت باعتماد تطبيق الـIFRS من عام ٢٠١٢. وقامت الدراسة باختبار عدد من المحددات تمثلت فى: الربحية، وحجم الشركة، والرافعة المالية، وتركز الملكية، وتكوين مجلس الإدارة. وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة وتركز الملكية من محددات الخيارات المحاسبية للأصول غير المتداولة، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات تسعى إلى اختيار استراتيجية زيادة الدخل فيما يتعلق بقياس الأصول غير المتداولة خلال تطبيق الـIFRS، أما

الشركات كبيرة الحجم والتى لها مستوى عال من تركز الملكية فإنها تميل إلى إختيار استراتيجية تخفيض الدخل، وتطبيق نموذج القيمة العادلة لقياس الأصول غير المتداولة الخاصة بها.

أما دراسة **(Kossentini & Othman, 2014)** فقد قامت باستكشاف الإفتراضات الكامنة لنظريات الشبكة المؤسسية والاقتصادية التى قد تُعزز أو تُقيد قرارات الاقتصاديات الناشئة لاعتماد الـIFRS، حيث اختبرت الدراسة آثار الضغوط المؤسسية للتغيرات فى تطبيق الـIFRS على مستوى الدول (بمعنى التطبيق الإجبارى، وتطبيق المحاكاة، والتطبيق المعيارى)، وكذلك اختبرت آثار ضغوط الشبكة الاقتصادية – العلاقات الاقتصادية الشبكية بين الدول – (بمعنى فوائد الشبكة الاقتصادية من اعتماد الـIFRS) على مدى اعتماد الـIFRS فى الاقتصاديات الناشئة. كما قامت الدراسة بإلقاء الضوء على محددات الاقتصاد الكلى التى من المتوقع أن يكون لها تأثير على قرارات تلك الاقتصاديات بالسماح أو إلزام اعتماد الـIFRS. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من التطبيق الإجبارى الذى تم التعبير عنه بالمساعدات الخارجية، وتطبيق المحاكاة الذى تم التعبير عنه بحرية التجارة له تأثير إيجابى قوى ومستمر على مستوى اعتماد الـIFRS. وعلى عكس ذلك فإن التطبيق المعيارى الذى تم التعبير عنه بقوة مهنة المحاسبة على أساس عضوية الإتحاد الدولى للمحاسبين يؤثر سلبًا وبشكل كبير على مستوى اعتماد الـIFRS؛ وترجع تلك النتيجة إلى أن قرار العديد من الاقتصاديات الناشئة باعتماد الـIFRS يرتبط بعدم وجود المحاسبين المهنيين المؤهلين. كما توصلت الدراسة إلى أن الضغوط الاقتصادية تعتبر عاملاً تنبؤيًا قويًا لاعتماد الاقتصاديات الناشئة للـIFRS.

واختبرت دراسة **(Demir & Bahadir, 2014)** مدى التزام الشركات بتطبيق الـIFRS، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين مستوى الإلتزام وبعض خصائص الشركات متمثلة فى (الربحية، والرافعة المالية، وعمر الشركة، وحجم الشركة، وحجم مكتب المراجعة). وتم التطبيق على عينة مكونة من ١٦٨ شركة مدرجة فى بورصة اسطنبول بتركيا فى عام ٢٠١١. وقد قامت الدراسة باختبار مدى إلتزام الشركات بمتطلبات الإفصاح عن الـIFRS من خلال مؤشر الالتزام بالإفصاح الذاتى، وأظهرت النتائج وجود حد كبير من عدم الإلتزام بالـIFRS حيث كانت نسبة مستوى الالتزام ٧٩% مما يدل على أن آليات التطبيق والرقابة الوطنية فى تركيا تحتاج إلى تحسين. كما توصلت الدراسة إلى أن المستوى العام للالتزام بالإفصاح عن الـIFRS يرتبط إيجابيًا مع الشركات التى يتم مراجعتها من قبل شركات مراجعة كبيرة الحجم، كما يرتبط سلبيًا مع مستوى الرافعة المالية. فى حين أن باقى خصائص الشركات (حجم وعمر الشركة والربحية) غير ذات أهمية إحصائية فى تفسير مستوى الالتزام بالإفصاح عن الـIFRS.

واستهدفت دراسة **(Stainbank & Tauringana, 2016)** باختبار محددات وعقبات اعتماد الـIFRS فى أفريقيا. وقد قامت الدراسة باختبار مجموعة من العوامل – كمحددات لاحتمال اعتماد IFRS من قِبَل بلد معين – تتمثل فى: الإنجليزية باعتبارها اللغة الرسمية، ومستويات التعليم، ووجود سوق لرأس المال، والانفتاح الاقتصادى، والنمو الاقتصادى، وذلك على عينة من ٤٦ دولة أفريقية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنجليزية كلغة رسمية للبلاد فقط هى التى ترتبط مع احتمال اعتماد الدولة للـIFRS، من خلال فحص التقارير المالية ومراعاة المعايير والقواعد التابعة للبنك الدولى. كما توصلت الدراسة إلى أن العقبات الرئيسية لاعتماد IFRS تتمثل فى عدم وجود التشريعات التى تُمكن من اعتماد تلك المعايير، وكذلك عدم

وجود القدرات فى جميع جوانب سلسلة التوريد المحاسبية. وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث علـى مسـتوى قـارة أفريقيـا؛ نظـرًا لأن معظـم المحـددات التـى تـم إختبارهـا لا تـرتبط مـع احتمـال اعتمـاد الـIFRS.

ويستنتج الباحثان فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة التى تم استعراضها مايلى:

١- تناولت معظم الدراسات محددات اعتماد الـIFRS من وجهة نظر الاقتصاد الكلى، وذلك مثل مستوى التعليم، والثقافة، والانفتاح على العالم الخارجى (الاستثمار الأجنبى)، كفاءة سوق رأس المال، والنظام السياسـى والاقتصـادى والقـانونى، واللغـة، و... غيرهـا. إلا أن تلـك الدراسـات لـم تقـدم نتـائج متسـقة وموحدة حول مدى أهمية هذه المحددات فى اتخاذ قرار اعتماد الـIFRS مما يدعو إلى ضرورة توضيح مدى أهمية عوامل الاقتصاد الكلى التى تؤثر فى قرار اعتماد الـIFRS فى بيئات مختلفة عن البيئات التى تم التطبيق فيها وبصفة عامة البيئة العربية.

٢- كما تناولت دراسات أخرى محددات الاقتصاد الجزئى المتعلقة بخصائص الشركات وكان من ضمنها حجم الشركة، والربحية، والرافعة المالية، حجم مكتب المراجعة، وعمر الشركة، وهيكل رأس المال، وحجم تداول الأسهم، ونوع الصناعة، و... غيرها. وأشارت نتائج الدراسات السابقة إلى أن حجم الشركة يعتبر من أهم المحددات المؤسسية فى اتخاذ قرار اعتماد الـIFRS – فيما عدا دراسة (Cole et al., 2013) –، فى حين تباينت النتائج فيما يتعلق بباقى المحددات.

٣- ندرة الدراسات العربية – بصفة عامة – مقارنة بالعدد الهائل من الدراسات التى تمت فى البيئة الغربية التـى تقـوم بدراسـة كـل مـن المحـددات المتعلقـة بالاقتصـاد الكلـى والمحـددات المتعلقـة بخصـائص الشركات، وتحديد أهم تلك المحددات فى اتخاذ قرار اعتماد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، فيمـا عـدا دراسـة (أبـو طالـب، ٢٠١٣) والتـى جـاءت دراسـة نظريـة مقارنـة علـى مسـتوى الاقتصاد الكلى، وتستهدف تحديد الدوافع والمحددات المؤثرة فى اتخاذ الدول لقرار اعتماد الـIFRS، وذلك دون إجراء دراسة تطبيقية فى هذا المجال. وهو ما تحاول الدراسة الحالية القيام به من خلال تحديد كل من محددات الاقتصاد الكلى والجزئى ومدى أهميتها فى اتخاذ قرار اعتماد الـIFRS، مع التطبيق على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وانطلاقًا من استعراض الدراسات السابقة، يقوم الباحثان فى القسم التالى بمحاولة لإلقاء الضوء على الجوانب المختلفة لمعايير التقارير المالية الدولية.

(٣) معايير التقارير المالية الدولية – نظرة عامة –:

فى ضوء عولمة الأسواق المالية وتزايد الاستثمارات والتجارة الدولية، توسعت حدود المحاسبة الدولية وأصبح الإفصاح المالى أكثر أهمية كأداة لتوصيل المعلومات إلى المستثمرين والممولين. مما أدى إلى اتجاه المنظمات والهيئات المهنية إلى العمل من أجل مواءمة المحاسبة عالميًا وإعداد تقارير مالية ذات

جودة عالية. وبحلول نهاية التسعينيات من القرن الماضى كانت معايير المحاسبة الدولية (IAS) مجموعة معترف بها دوليًا، ثم قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإجراء التعديلات على تلك المعايير وإصدار معايير التقارير المالية الدولية (IFRS)، وأصبحت نقطة التحول الرئيسية للـIFRS هو الموافقة على نشرها وتعميمها فى جميع أنحاء العالم فى عام ٢٠٠٢ (Guggiola, 2010).

ويرجع إقبال العديد من الدول على اعتماد معايير التقارير المالية الدولية إلى ما يلى (Ding et al., 2005):

١- التطـور السـريع لأسـواق رأس المـال الدوليـة، وتعزيـز دورهـا المهـيمن باعتبارهـا المـوزع للمـوارد الاقتصادية. حيث أن كيفية الإفصاح عن المعلومات فى السوق يعتبر من القضايا المركزية لضمان كفاءة السوق.

٢- تزايد الشركات متعددة الجنسيات يولد حاجة ملحة لمجموعة عالمية واحدة من المعايير المحاسبية لتلك الشركات حتى تنخفض تكلفة إعداد المعلومات، ويتم الإفصاح عن تقارير موحدة وموثوق بها إلى الأسواق.

٣- تواجد الشركات الاستثمارية فى الأسواق الخارجية ودولية أنشطتها بشكل متزايد يجبر الشركات المحلية المدرجة بتلك الأسواق على القيام بالمنافسة باستخدام طرق المحاسبة وفقًا لقواعد عالمية.

وفيما يلى يتناول الباحثان الإطار النظرى لمعايير التقارير المالية الدولية:

(١/٣) المواءمة والتقارب واعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

أدت عولمـة أسـواق رأس المـال إلـى زيـادة الاهتمـام بمواءمـة Harmonization وتقـارب Convergence معايير المحاسبة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRS. فالمستثمرون يسعون إلى الفرص الإستثمارية فى جميع أنحاء العالم، كما تسعى الكيانات الاقتصادية إلى توسيع عملياتها عبر الحدود وإلى الحصول على رأس المال بأقل تكلفة، بالإضافة إلى أن أسواق الأوراق المالية تعبر الحدود الوطنية وتعمل على زيادة تدفق رأس المال.

ونتيجـة لـذلك أصـبحت الحاجـة ملحـة إلـى وجـود الشـفافية فـى تقـارير الشـركات حتـى يتسـنى للمستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمى تلك التقارير أن يقارن أداءها من دولة لأخرى، وأن يتخذ قرار الشراء أو الاحتفاظ أو البيع. وتتحقق الشفافية وإمكانية المقارنة للتقارير المالية للشركات عن طريق خفض أو القضـاء علـى الاختلافات فـى السياسـات والمبـادئ المحاسـبية بـين الـدول مـن خـلال المواءمـة والتقارب بين المعايير المحاسبية (Guggiola, 2010; Odia & Ogiedu, 2013).

ويعنى مصطلح المواءمة "ضبط وتسوية الاختلافات والتناقضات بين مختلف القياسات والأساليب والإجـراءات والجـداول الزمنيـة والمواصـفات والـنظم حتـى تكـون موحـدة ومتوافقـة مـع بعضـها الـبعض" (www.businessdictionary.com)، بينما مصطلح التقارب فيشير إلى "تقارب أو الجمع بين المعايير الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والمعايير القومية بهدف القضاء على البدائل

المحاسبية التى تعالج المعاملات والأحداث الاقتصادية، كما يهدف إلى تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية تكون متسقة داخليًا وذات جودة عالية وصادرة عن IASB ويتم اعتمادها من قِبَل واضعى المعايير القومية فى جميع دول العالم.

وتتمثل الحاجة إلى إجراء عمليات المواءمة والتقارب العالمى بين معايير المحاسبة – أو بمعنى آخر: الحاجة إلى وضع معايير دولية – فى: (Odia & Ogiedu, 2013)

(أ) إدراك الحاجة المتزايدة إلى وجود معايير محاسبية دولية.

(ب)عدم وجود معايير منفردة تحتكر أفضل الحلول للمشاكل المحاسبية.

(ج) عدم وجود معايير قومية تكون فى مكانة مجموعة معايير محاسبية تحصل على قبول عام فى جميع أنحاء العالم.

(د) توضيح أن هناك العديد من مجالات إعداد التقارير المالية يكون من الصعب للمعايير القومية أن تعمل بصورة منفردة.

ومما سبق يرى الباحثان أن هناك عددًا كبيرًا من دول العالم يسعى لإجراء المواءمة والتقارب والاعتماد الإلزامى للـIFRS حتى تستطيع مواكبة التغييرات والتطورات فى مجال المعايير المحاسبية، وحتى تتمكن من الحصول على عدد كبير من الفرص الاستثمارية وغزو أسواق رأس المال العالمية. كما أن هناك عدد من المنظمات الدولية التى تؤيد هذا الاتجاه مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومجموعة دول العشرين الكبار و.... غيرها. ومن ثم أصبحت الدول آخذة فى التوسع فى نطاق اعتماد الـIFRS حيث امتد إلى الشركات غير المسجلة فى أسواق المال فى كثير من الدول.

(٢/٣) دوافع اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

انتهجت العديد من الدول اعتماد تطبيق الـIFRS، حيث بلغ عدد تلك الدول إلى ما يقرب من ١٣٨ دولة وفقًا لإحصائية موقع مجلس معايير المحاسبة الدولية فى عام ٢٠١٤ (www.iasb.co.uk)، كما وصل عدد تلك الدول وفقًا لآخر إحصائية قامت بها مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية إلى ١٤٧ دولة (www.ifrs.org). ويمكن تفسير قرارات الدول باعتماد الـIFRS فى ضوء اثنتين من النظريات هما:

(أ) النظرية الاقتصادية للشبكات: The Economic Theory of Networks

تقوم هذه النظرية على فرضية أن الدول النامية من المحتمل أن تقوم باتخاذ قرار اعتماد الـIFRS إذا قام أحد شركائها التجاريين أو إحدى الدول فى المنطقة الجغرافية باعتماد تلك المعايير؛ حيث تعتبر هذه النظرية الـIFRS كمنتج وتقوم دولة ما بتقدير القيمة الجوهرية The Intrinsic Value للمنتج وقيمة الشبكة للمنتج، وإذا كانت تلك الدولة لها علاقات اقتصادية مع دول أخرى قامت باعتماد الـIFRS؛ فإن تطبيق الـIFRS سيؤدى إلى تخفيض التميز المحلى بشكل عام من قِبَل المستثمرين الأجانب، كما سيعمل على تسهيل العمليات متعددة الجنسيات. ويُطلق على القيمة الجوهرية لتطبيق الـIFRS بقيمة الاكتفاء

الذاتى للـIFRS[*] "Autarky Value Of IFRS"، فى حين يُطلق على قيمة شبكة المنتج بقيمة مزامنة الـIFRS[*] "Synchronization Value of IFRS". وفى إطار التكلفة والمنفعة تقوم أى دولة باعتماد الـIFRS إذا كانت قيمة الإكتفاء الذاتى وقيمة مزامنة الـIFRS تفوق قيمة مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا والتى تطبق داخل تلك الدولة Local GAAP (Ramanna & Sletten, 2009; Samaha & Khlif, 2016).

(ب)النظرية المؤسسية: Intitutional Theory

توجد ثلاثة أنماط من التماثل تندرج داخل تلك النظرية ويمكن استخدامها لتفسير اعتماد الـIFRS تتمثل فيما يلى (Kossentini & Othman, 2015; Samaha & Khlif, 2016; Judge et al., 2010):

- **التماثل الإجبارى Coercive Isomorphism:** حيث يشير إلى وجود أو غياب المؤسسات التى يمكن أن تجبر الكيانات الاقتصادية على اعتماد الـIFRS، والعمل على مواءمة المعايير المحاسبية المحلية مع الـIFRS. فعلى سبيل المثال فإن صندق النقد الدولى يقوم بتقديم المساعدات الأجنبية للدول النامية مع اشتراط إجراء إصلاحات مالية واعتماد الـIFRS.
- **تماثل المحاكاة Mimetic Isomorphism:** حيث يشير إلى القيام بمحاكاة دول أخرى يُنظر إليها على أنها أكثر شرعية ونجاحًا. فمثلاً منظمات المحاسبة المهنية قد تمارس بعض الضغوط للتحرك فى اتجاه اعتماد الـIFRS.
- **التماثل المعيارى Normative Isomorphism:** ويشير هذا النمط إلى مستوى التحصيل التعليمى للدولة؛ حيث أن ارتفاع النسبة المئوية للتحصيل التعليمى للسكان تؤثر على الممارسات المحاسبية، ومن ثم التحول نحو الـIFRS.

ويرى الباحثان من خلال استعراض النظريات التى تفسر دوافع الدول المختلفة لاعتماد الـIFRS أن النظرية المؤسسية – بأنماط التماثل المختلفة بها – هى الأكثر حُجة فى تفسير دوافع الدول النامية بصفة خاصة لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية؛ حيث أظهرت أنماط التماثل المختلفة الظروف المتباينة التى قد تؤثر على الدول – أو الشركات – فى قرار اعتماد الـIFRS من حيث: الضغوط المختلفة

(*) قيمة الإكتفاء الذاتى: هى القيمة والمنفعة المباشرة التى تتحقق من اعتماد الـIFRS مثل تخفيض تكلفة رأس المال، والدخول فى الأسواق المالية العالمية و.... غيرها.

(*) قيمة المزامنة: هى القيمة والمنفعة غير المباشرة التى تتحقق للمستخدمين، ويطلق عليها أيضًا القيمة ذات الصلة بالشبكة **The Network-related Value**، أو القيمة الناتجة من آثار الشبكة **The Value from Network Effects**.

التى تتعرض لها سواء كانت ضغوطًا إجبارية أو ضغوطًا مهنية، وكذلك مستوى التعليم والثقافة للقائمين على تطبيق الـIFRS.

(٣/٣) استراتيجيات اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

تعتمد مدى ملاءمة وأهمية الـIFRS بالنسبة للدول التى تقوم بتطبيقه على الغايات والاحتياجات التى يتوقع أن تحققها، ويتم التمييز بين ثلاث استراتيجيات مختلفة لاعتماد المعايير المحاسبية كما يلى: (Kossentini & Othman, 2015; Tyrral et al., 2007)

- **استراتيجية المواءمة: The Strategy of Harmonization**

حيث تكون العلاقات بين المعاملات والأحداث والأنظمة ذات طابع عالمى فى تطبيقها، دون الاعتبار إلى الاختلافات الجغرافية أو الزمنية أو الاختلافات فى النظم. وتعتمد تلك الاستراتيجية على اتجاهين لاعتماد الـIFRS:

أولاً: الإصلاح السريع: حيث يتم اعتماد الـIFRS كمعايير وطنية.

ثانيًا: نقل التكنولوجيا: حيث تقوم شركات المحاسبة الدولية، والمؤسسات متعددة الجنسيات، والأكاديميون على نشر تقنيات المحاسبة الدولية.

- **الواقعية (الطبيعية): Naturalistic**

تكون العديد من المعاملات عالمية، ولكن هناك دائمًا عددًا من الاختلافات الهامة القائمة على البيئة يجب معالجتها، فتعمل الاقتصاديات الناشئة على التكيف مع المصادر المختلفة لتقنيات المحاسبة بما فى ذلك الـIFRS.

- **ذات طبيعة محددة: Particularistic**

تتأثر المحاسبة بطبيعتها ببيئة محددة، وبالتالى هناك حاجة إلى وجود ممارسات محاسبية فريدة من نوعها فى كل دولة. ومن ثم يجب على كل دولة أن تقوم بتطوير المعايير الخاصة بها دون الرجوع إلى أى تأثير خارجى، وكل استراتيجية أو مسار يتم وضعه يعتمد على المقارنة بين مزايا وعيوب الـIFRS ونظم المحاسبة الوطنية فى تلك الدولة.

ومع تعدد استراتيجيات اعتماد الـIFRS **يرى الباحثان** أنه على كل دولة – شركة – اختيار الاستراتيجية التى تتواءم مع ظروفها بحيث تحقق لها التطبيق الأمثل للـIFRS والذى يساعدها فى الحصول على أكبر قدر ممكن من المميزات التى توفرها الـIFRS.

(٤/٣) تحديات اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

تواجه الاقتصاديات الناشئة العديد من التحديات عند تنفيذ اعتماد الـIFRS والتى من شأنها إلحاق الضرر بعملية التنفيذ، حيث تفرض تلك المعايير قيودًا على كل من معدى ومستخدمى المعلومات المحاسبية. وتناولت العديد من الدراسات السابقة هذه التحديات (Odia & Ogiedu, 2013; Ivan,

2013; Butt, 2014; Zakari, 2014; Herbert & Tsegba, 2013) والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

(أ) التغيرات الهيكلية والثقافية فى المؤسسات المختلفة:

تختلف الشركات فيما بينها فى أبعاد كثيرة مثل: الاستراتيجية، وسياسة الاستثمار والتمويل، والصناعة والتكنولوجيا وكثافة رأس المال والنمو وأنواع المعاملات و... غيرها، كما تختلف الدول فى كيفية إدارة أسواق رأس المال والعمل وسوق المنتج، ومدى طبيعة المشاركة الحكومية والسياسية، الأمر الذى يستلزم معه إجراء العديد من الإصلاحات والتغييرات الهيكلية والثقافية عند اتخاذ قرار اعتماد الـIFRS، مما يؤدى إلى زيادة الحاجة إلى التدريب والتعليم المستمر وطلب الخدمات الاستشارية لكل من المستثمرين والمحاسبين ومراقبى الحسابات – معدى ومستخدمى التقارير المالية بصفة عامة –، وكذلك تطوير النظام القانونى فى الدولة بما فى ذلك قانون الضرائب والهيئات التنظيمية المختلفة، وهيكل حوكمة الشركات و.... غيرها. فاعتماد الـIFRS يجب أن ينطوى على تعزيز وتحسين مختلف المؤسسات التى من شأنها تنفيذ اعتماد الـIFRS بصورة فعالة.

(ب) التكلفة والاتساق لاعتماد الـIFRS والتطبيق والمراجعة التنظيمية:

يعتبر تنفيذ اعتماد الـIFRS من المشروعات الأكثر تكلفة؛ حيث ينتج عن اتخاذ قرار الاعتماد بالنسبة للشركات نوعان من التكاليف: تكلفة مباشرة مثل إعداد فريق المشروع، وتعديل البرمجيات ونظام المحاسبة، وخلق قنوات أوسع من التواصل مع الفروع، وطلب الخدمات الاستشارية، و.... غيرها. وتكلفة غير مباشرة تتمثل فى: التكلفة المتعلقة بزيادة متطلبات الإفصاح فى ظل الـIFRS، والتكاليف الناتجة عن كشف مزيد من المعلومات السرية للأطراف الخارجية مثل: المنافسين فى ضوء تزايد متطلبات الإفصاح، والتكاليف الناتجة عن الاستثمار فى الوقت والموارد فى عملية إعادة التعليم والتدريب لموظفين الشركة، ولذلك يجب أن يكون هناك تنسيق فى المراجعة التنظيمية وآليات التنفيذ لتسهيل الإتساق فى عملية تطبيق الـIFRS.

(ج) قضايا الإمتثال وآليات التنفيذ:

يوجد الكثير من التباين فى مستويات الامتثال للـIFRS على الرغم من ادعاء بعض الشركات بمطابقة بياناتها المالية للـIFRS، حيث هناك شركات و/ أو دول تستخدم أساليب محاسبية مختلفة. كما أن مراقبى الحسابات يخفقون فى التعبير عن الرأى بشأن الامتثال أو عدم الامتثال للـIFRS، ومن ثم يتمثل التحدى الرئيسى فى آليات تنفيذ الـIFRS من شركة و/ أو دولة لأخرى.

(د)التأثير على القدرة على توقعات الأرباح:

هناك من يرى أن اعتماد الـIFRS يعمل على خلق معايير محاسبية أفضل مما يجعل الأرباح المعلنة أقل تقلبًا وأكثر دقة. وحقيقة الأمر أن المديرين – فى الشركات التى تكون أنظمة التقارير فيها ذات

جودة منخفضة – يعملون على تمهيد الأرباح لتلبية مجموعة متنوعة من الأهداف مثل الحصول على مكافآت، والحد من الضرائب المفروضة، وتجنب الاعتراف بالخسائر. أما فى الشركات التى تكون أنظمة التقارير ذات جودة عالية فإن الأرباح تكون أكثر إفصاحًا وتقلبًا وأكثر صعوبة فى التنبؤ بها.

ويرى الباحثان أن النظم الاجتماعية والسياسية والقانونية فى الدول النامية تبقى عقبة أمام تنفيذ اعتماد الـIFRS، حيث تتمثل المشاكل الأساسية التى تعانى منها هذه الاقتصاديات فى ارتفاع تكلفة الانتقال للـIFRS وتخطيط المشاريع، والفساد باعتباره عقبة السياسة الجيدة والأنشطة التنموية والابتكار، وإصدار القوانين الجديدة، وغياب أسواق المال الكفء، ونقص التعليم والتدريب للمهنيين للانتقال للـIFRS، ونقص التكنولوجيا المحاسبية المناسبة، وغياب التنسيق والاتصال للانتقال للـIFRS، و...غيرها. **كما يرى الباحثان** أن مدى تأثير تحديات اعتماد الـIFRS فى أى دولة يتوقف على مستوى النمو الاقتصادى والتنمية، وإذا لم تُعالج تلك المشكلات بشكل صحيح فسيؤدى ذلك إلى الإلتزام بنموذج الـ IFRS من حيث الشكل بدلاً من الجوهر والمضمون.

(٣/٥) مميزات وفوائد اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

اهتمت العديد من الدراسات بمتابعة المميزات التى يحققها اعتماد الـIFRS (Armstrong et al., 2010; Defond et al., 2011; Horton et al., 2013; Leung & Clinch, 2014; Kossentini & Othman, 2014; المطيرى، ٢٠١١) وتوصلت إلى العديد من تلك المميزات التى تتمثل فى: سهولة مقارنة البيانات المالية عبر الحدود، وتقييم الفرص الإستثمارية، وانخفاض تكلفة رأس المال وتكلفة إعداد المعايير المحاسبية، وتحسين درجة ملاءمة المعلومات المالية لإحتياجات المستخدمين، والحد من مستويات إدارة الربحية، وزيادة درجة الشفافية والفهم والإفصاح، وزيادة دقة التنبؤات، وزيادة كفاءة الشركات فى إدارة استثماراتها، وزيادة قيمة المؤشرات المالية المتعارف عليها مثل العائد على الأصول والمبيعات وحقوق الملكية ومؤشرات الربحية والرافعة المالية، وسهولة التنقل الدولى للموظفين المحترفين، والدخول إلى الأسواق العالمية، ونمو الاستثمارات الأجنبية، وتخفيض عدم تماثل المعلومات، وزيادة الثقة فى البيانات المالية.

ويمكن تقسيم المميزات التى يوفرها اعتماد الـIFRS إلى مميزات مباشرة، ومميزات غير مباشرة. تتعلق المميزات المباشرة بالاعتماد الاختيارى للـIFRS، فى حين تتعلق المميزات غير المباشرة بتأثير المستخدمين والجهات التنظيمية (Herbert & Tsegba, 2013; Ball, 2006). ويمكن توضيح هذه المميزات من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (١) المميزات التى يوفرها اعتماد الـIFRS

المميزات المباشرة	المميزات غير المباشرة
▪ **مميزات متعلقة بالمستخدمين والجهات التنظيمية:** (أ) **وفـورات الحجـم (اقتصـاديات الحجـم) Scale Economies، الكامنـة وراء كـل أشـكال التعاقـدات الموحـدة:** يُمثـل وضـع وإعـداد المعـايير الموحـدة مـرة واحدة فقط نوعًا من المصلحة العامة، حيث أن التكلفة الحدية لمستخدم إضافى قام باعتمادها تكون صفرًا، كما أنه لن يتأثر أحد سلبيًا نتيجة استخدام غيره لها. **(ب) إمكانيـة القضـاء علـى العوامـل الخارجيـة الإعلاميـة الناتجة عن عدم القابلية للمقارنـة:** تقوم الشركات و/ أو الدول التى تستخدم تقنيات ومعايير مختلفة بفرض تكاليف على الآخرين نتيجة عدم القابلية للمقارنة – حيث تقوم الشركات و/ أو الدول الأخرى بإجراء معالجة على القوائم المالية حتى تتمكن من إجراء عملية المقارنة، مما يؤدى إلى تحملها بتكاليف إضافية –. حتى لو كانت الشركات و/ أو الدول الأخرى قادرة على استيعاب تلك الآثار، فإنه سيكون من المفيد بالنسبة لهم استخدام نفس المعايير الموحدة (IFRS). ▪ **مميزات متعلقة بالمستثمرين:** **(Choi & Meek, 2011; Herbert & Tsegba, 2013):** (ج) استخدام الـIFRS يتيح معلومات مالية أكثر دقة وشاملة وفى الوقت المناسب بالمقارنة مع المعايير القومية التى كان يتم استخدامها فى إعداد المعلومات المالية. فالمعلومات المالية المستمدة من مصادر الـIFRS تؤدى إلى إجراء تقييم أكثر دقة فى أسواق الأسهم، مما يؤدى إلى انخفاض مخاطر المستثمرين. (هـ) صغار المستثمرين هم أقل عرضة من خبراء الاستثمار لتوقع المعلومات المالية من مصادر أخرى، ومن ثم فإن تحسين جودة التقارير المالية من خلال استخدام معايير موحدة IFRS يتيح لهم فرصة التنافس بشكل أفضل، وبالتالى يقلل من مخاطر سوء	▪ **مميزات متعلقة بالمستخدمين والجهات التنظيمية:** (أ) **الـدعم الـدولى مـن الشـركات متعـددة الجنسـيات والمسـتخدمين والمنظمـين:** حيث أن تلك الشركات تعمل فى أماكن ومناطق متعددة تكون قادرة على استخدام لغة محاسبية واحدة فى إعداد قوائمها المالية على مستوى الشركة وكذلك على مستوى المنافسين لها؛ وبالتالى تسهل من عملية المقارنة فى مختلف دول العالم. **(ب)** الاعتقاد السائد فى الاقتصاد العالمى الحقيقى بأن المتخصصين فى القطاع المالى سيكونون أكثر قدرة على التحرك والانتقال، وأن الشركات ستستجيب بسهولة لاحتياجات هؤلاء المتخصصين – كرأس مال بشرى – فى مختلف الدول. ▪ **مميزات متعلقة بالمستثمرين:** (ج) توفر الـIFRS معلومات مالية ذات جودة عالية تعمل على تخفيض المخاطر التى يتعرض لها المستثمر غير الرشيد بسبب سوء الاختيار. ومن ثم تقلل من مخاطر الاستثمار فى الأسهم. **(د)** تؤدى الـIFRS إلى تخفيض تكاليف رأس المال مما يعمل على زيادة أسعار الأسهم، والقيام بإستثمارات جديدة أكثر جاذبية – وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فى هذا القرار –. (هـ) تعمل الـIFRS على تحسين محتمل فى الشفافية وفائدة المعلومات المالية فى عمليات التعاقد التى تتم بين الشركة والجهات الأخرى مثل المقرضين مما يؤدى إلى انخفاض تكلفة الديون. كما يؤدى تحسين الشفافية إلى أن يقوم المديرون بزيادة العمل فى مصلحة المساهمين، وخفض تكاليف الوكالة بين المديرين والمساهمين، وتعزيز حوكمة الشركات. (و) تساعد الـIFRS على الحد من الخلافات الدولية فى مجال المحاسبة، مما يؤدى إلى إزالة الحواجز لعمليات

المميزات المباشرة	المميزات غير المباشرة
الاختيار Adverse Selection. (و) خفـض تكلفـة معالجـة المعلومـات الماليـة – نتيجـة استخدام الـIFRS وسـهولة عمليـة المقارنـة دوليًـا – سيؤدى غالبًا إلـى زيـادة كفـاءة سوق الأوراق الماليـة التى من المتوقع أن يستفيد منها المستثمرون.	الاستحواذ عبـر الحـدود وتصـفية الاسـتثمارات، الأمـر الـذى يعمـل علـى – مـن الناحيـة النظريـة – مكافـأة المستثمرين عن طريق زيادة أقساط الاستحواذ.

ويـرى الباحثـان أن هنـاك مجموعـة متنوعـة مـن المميـزات المباشـرة وغيـر المباشـرة والتـى يوفرهـا اعتمـاد الـIFRS سـواء للـدول أو الشـركات أو للمسـتثمرين، كمـا أن المميـزات غيـر المباشـرة التـى توفرهـا الـIFRS يمكن أن تتجاوز وتفوق بكثير المميزات المباشرة وذلك على المدى الطويل.

(٦/٣) اعتماد معايير التقارير المالية الدولية فى جمهورية مصر العربية:

أصدرت وزارة الاستثمار بقرار رقم (٢٤٣) لسنة ٢٠٠٦ مجموعة من المعايير المحاسبية المصرية بهـدف تحقيـق التقـارب مـع معـايير المحاسـبة الدوليـة، وتتكـون مـن إطـار لإعـداد وعـرض القـوائم الماليـة والمعايير عددها ٣٥ معيارًا محاسبيًا، وتم إلغاء العمل بجميع المعايير المحاسبية الصادرة بقرارات سابقة. وقد استندت هذه المعايير بشكل أساسى على معايير المحاسبة الدولية وتناولت – تقريبًا – كافة المجالات التـى تناولتهـا معـايير المحاسـبة الدوليـة باسـتثناء بعـض التعـديلات حتـى تتناسـب مـع المتغيـرات البيئيـة المحيطة بالممارسات المحاسبية المصرية (العسيلى، ٢٠٠٨ – جادو وحسن، ٢٠٠٧).

وفـى عـام ٢٠١٥ صـدر قـرار وزيـر الاسـتثمار رقـم (١١٠) لسـنة ٢٠١٥ بشـان إصـدار معـايير جديدة للمحاسبة المصرية بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩. وذلك من قِبَل لجنة تضم خبراء من الهيئة العامة للرقابة المالية، وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، والجهاز المركزى للمحاسبات، والهيئة العامة للاستثمار، والمعهد المصرفى للمحاسبين والمراجعين، وشعبة مزاولة مهنة المحاسبة بنقابة التجاريين. وقضت المادة الثالثة من هذا القرار بأن العمل بتلك المعايير سيبدأ اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٦ وتتضمن المعايير ٣٩ معيارًا وإطار إعداد وعرض القوائم المالية محل معايير المحاسبة المصرية السابقة (الهيئة العامة للرقابة المالية، متاح عبر www.efsa.gov.eg).

وأوضح رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن مصر لم تشهد تحديثًا لمعايير المحاسبة بها منذ عام ٢٠٠٦ على الرغم مما شهدته المعايير الدولية من تطور، لذلك كان من الضرورى العمل على إصدار نسخة محدثة بما يخدم الاستثمار وسوق المال فى مصر ويزيد من تنافسيته. ويتفق ذلك مع الاستراتيجية التى أعلنتها المؤسسة الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS Foundation فى ٢٠١٢ بأن الهدف فى العقد التالى للمؤسسة يقوم على أن يتم تبنى الـIFRS تبنيًا كاملاً من كافة دول العالم دون إجراء أى تعديلات عليها، وإذا حدث تقارب من أى دولة يكون لفترة محددة مهما اختلفت آليات التنفيذ على أن تنتهى

مهلة التوافق بالتبنى الكامل. ومما لاشك فيه إنها سياسة استراتيجية متشددة ولكنها رسالة موجهة للدول التى مازالت حتى الآن متأرجحة وتحاول مد الفترة الانتقالية لأجل غير مسمى (أبو طالب، ٢٠١٣).

ويرى الباحثان أن معايير المحاسبة المصرية – على الرغم من اعتمادها الكامل على ترجمة المعايير الدولية إلا إنها – لا تتضمن بعض المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB والمتمثلة فى: IFRS (9) – الأدوات المالية، IFRS (14) – الحسابات الحكومية المؤجلة، IFRS (15) – الإيراد عن العقود من العملاء. ومن وجهة نظر الباحثين فإن ذلك يرجع إلى أن تلك المعايير لم يتم تفعيل التطبيق الفعلى لها على المستوى الدولى، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالى (المصدر: www.ifrs.org).

جدول رقم (٢) المعايير التى لم يُفعل تطبيقها على المستوى الدولى

معايير التقارير المالية الدولية	تاريخ الإصدار	تاريخ آخر تعديل	تاريخ التطبيق الفعلى
IFRS (9) – الأدوات المالية	٢٠٠٩	٢٠١٤	يناير ٢٠١٨
IFRS (14) – الحسابات الحكومية المؤجلة	٢٠١٤	٢٠١٤	يناير ٢٠١٦
IFRS (15) – الإيراد من العقود مع العملاء	٢٠١٤	٢٠١٤	يناير ٢٠١٧

كما أشار رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية أن تحديد بدء التطبيق فى يناير ٢٠١٦ هدفه إتاحة الوقت لتعريف مراقبى الحسابات والمسئولين الماليين فى الشركات بالمعايير المستحدثة وإقامة الدورات التدريبية لتيسير فهمها والالتزام بها. **ويرى الباحثان** أن الفارق الزمنى بين إصدار المعايير المصرية بقرار وزير الاستثمار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ وبين تاريخ التطبيق الفعلى فى يناير ٢٠١٦ – وهو أقل من ست شهور – يعتبر فترة زمنية غير كافية بأى حال لتحقيق الهدف الذى أشار له رئيس الهيئة، وبصفة خاصة لأن معايير المحاسبة المصرية الجديدة تشتمل على معايير صادرة لأول مرة على سبيل المثال المعيار الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة، والمعيار (٤٢) الخاص بالقوائم المالية المجمعة. وأيضًا فإن التسرع فى اعتماد الـIFRS قد يؤدى إلى فشل العملية كما أن طول فترة الإعداد قد تؤدى إلى نفس النتيجة، لذلك يُفضل أن تكون هناك فترة إعداد كافية بحيث تتضمن تلك الفترة إعداد خارطة طريق تنقل متطلبات تطبيق الـIFRS إلى الجهات المعنية.

ويقترح الباحثان أن تتضمن تلك الخارطة (خطة التحول إلى الـIFRS) عدد من الاجراءات التنفيذية تقوم به لجان فنية معنية، وذلك على النحو التالى:

١- اعداد دراسات فنية وقانونية ونظامية لكل معيار على حدة.

٢- عقد اجتماعات موسعة تضم اللجان الفنية المعنية، ونخبة من المهتمين والمتخصصين من الجهات الاشرافية والاكاديمية والمهنية وقطاع الأعمال، وذلك لاجراء تبادل للرأى ومناقشات للدراسات

الاستشارية التى يجب أن تتم على كل معيار؛ بحيث تكون المناقشات التى تتم فى هذه الاجتماعات وفقًا للمحاور الآتية:

- مدى تعارض المعايير مع الأحكام القانونية والأنظمة واللوائح.
- قابلية المعايير للتطبيق العملى بصورة تعمل على تحسين عدالة القوائم المالية ومصداقيتها.
- مدى فهم المعالجات أو الاجراءات فى المعايير، ومدى حاجتها للتغيير حتى تتلاءم مع البيئة المصرية.
- تعدد البدائل المسموح بها فى كل معيار واقتراحات الحد من تلك البدائل.
- مدى وجود مصطلحات غير واضحة أو مبهمة في المعايير.
- امكانية اجراء أى اقتراحات أو ملاحظات على تلك المعايير لتتناسب مع الواقع المصرى.
- امكانية وضع استراتيجيات متعددة لمواجهة العقبات المحتملة عند التطبيق.

٣- نشر المعايير على موقع الهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك موقع وزارة الاستثمار، وذلك بغرض طلب الرأى من ذوى الاهتمام حول معايير التقارير المالية الدولية، وتشجيع المشاركة بأى تعديل (إن وجد) ليتسنى للجان النظر فى ادخاله على المعايير.

٤- اعتماد اللجان الفنية وثائق التوصية لتطبيق المعايير والرفع بها لمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية لاعتمادها.

٥- اعتماد مجلس إدارة الهيئة توصيات اللجان الفنية فيما يختص بالمعايير التى شملتها تلك المراحل من المشروع ويتم نشر قرارات الاعتماد على موقع الهيئة. كما يتم تزويد جميع الجهات الاشرافية وغيرها من ذوى الاهتمام بنسخ من قرارات اعتماد المعايير.

(٤) العوامل المؤثرة فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

فى ضوء ما أسفرت عنه نتائج الدراسات السابقة التى اهتمت بتحديد العوامل التى تؤثر فى قرار اعتماد الـIFRS، فإنه يمكن ملاحظة أن العوامل التى تؤثر فى قرار اعتماد الـIFRS تتباين فى الدول المتقدمة والدول النامية من حيث تحديد تلك العوامل، وأيضًا فى درجة تأثيرها على قرار الاعتماد. ويقوم الباحثان فيما يلى باستعراض أهم عوامل الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى التى تؤثر على قرار اعتماد الـIFRS، وذلك اعتمادًا على الدراسات السابقة فى هذا المجال (Kolsi & Zehri, 2010; Masoud, 2014; André et al., 2012; Shima & Yang, 2012):

(١/٤) تأثير عوامل الاقتصاد الكلى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

البيئة الكلية هى البيئة العامة للشركة، ويمكن وصف وتقسيم بيئة الاقتصاد الكلى إلى ستة عوامل فرعية تتمثل فى عوامل: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تكنولوجية، بيئية، قانونية (Kolsi & Zehri, 2010). ويقوم الباحثان بإختيار مجموعة من عوامل الاقتصاد الكلى لاختبار أثرها على قرار اعتماد

الـIFRS ويتوقف هذا الاختيار على الأهمية الاستراتيجية لتلك العوامل – التى تم توضيحها من الدراسات السابقة فى هذا المجال – على قرار الاعتماد. وتتمثل أهم العوامل التى يتم اختبارها فى:

(١/١/٤) مستوى التعليم المحاسبى: Accounting Education Level

يحتل التعليم المحاسبى أهمية كبيرة نظرًا لخصوصية النظرة إلى المحاسبة، والحاجة المستمرة والدائمة إلى العمل المحاسبى فى أى مجتمع من المجتمعات. وتتضح هذه الأهمية من خلال الجهود التى يبذلها الاتحاد الدولى للمحاسبين لتطوير العملية التعليمية، وذلك بما يتم إصداره من معايير خاصة بالتعليم المحاسبى (الجليلى وذنون، ٢٠١٠). وتقع مسئولية إعداد محاسبين مؤهلين بالمهارات اللازمة لممارسة المهنة على عاتق عدة جهات تأتى فى مقدمتها مؤسسات التعليم العالى، بالإضافة إلى الجهات المهنية ذات العلاقة من خلال البرامج التعليمية المحاسبية المطبقة على مستوى الجامعات والتى تؤدى إلى إكساب المتعلم القدرات والمهارات المهنية التى يفترض أن تأتى منسجمة مع المعايير الموضوعة، وقد أشار (Mueller, 1968) أن مستوى التعليم فى بلد معين يؤثر على الممارسات المحاسبية فيه، كما أوضح كل من (Choi & Meek, 2011) أن مستوى التعليم العالى يعتبر شرطًا أساسيًا لتطبيق وتفسير المعايير والممارسات المحاسبية، حيث أن الموضوعات المقدمة من قِبَل الـIFRS عادة ما تتبع من نصائح وآراء الكفاءات المهنية بالإضافة إلى الخبرات العلمية لمختلف أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB. وكما هو واقع الأمر فإن هذه المعايير معقدة وفهمها يتطلب معرفة عميقة ومفصلة ليس فقط فى المحاسبة ولكن فى التخصصات الأخرى مثل العلوم الاكتوارية والمالية وغيرها، وبالتالى فإن قراءة وفهم وتفسير وتطبيق الـIFRS يحتاج إلى مستوى عالى من المهنية – التعليم والتدريب الجامعى بالإضافة إلى درجة عالية من الخبرات والحصول على شهادات مهنية – (Zehri & Chouaibi, 2013).

وقد اتفقت عدد من الدراسات (Shima & Yang, 2012; Kolsi & Zehri, 2010; Zehri & Chouaibi, 2013) على أن هناك تأثيرًا إيجابيًا وهامًا لمستوى التعليم على قرارات الدول بالسماح أو الالتزام بالـIFRS، كما اختلفت دراسات أخرى فى هذا الصدد ومنها (Stainbank & Tauringana, 2016) حيث أشارت إلى عدم أهمية مستوى التعليم. ونظرًا للتباين فى نتائج الدراسات السابقة يقوم الباحثان باختبار أثر مستوى التعليم فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كأحد محددات الاقتصاد الكلى على قرارات اعتماد الـIFRS، وبناء على ذلك يتم صياغة **الفرض الأول للبحث** كما يلى: "**يؤثر مستوى التعليم المحاسبى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٢/١/٤) النمو الاقتصادى: Economic Growth

يعتمد الدور الاجتماعى للمعايير المحاسبية على مستوى النمو الاقتصادى، وتحاول الدول المختلفة تحسين وضعها الاقتصادى من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية. وقد أشار (Lowe, 1967) أن تطور المحاسبة – باعتبارها من العلوم الاجتماعية – هو عملية تتعلق بنمو

الاقتصاد وتطوره، ومن ثم تعتبر التنمية الاقتصادية هى المتغير الأساسى الذى له تأثير بالغ على تطوير المحاسبة والتى تؤثر بدورها على الوظائف الأخرى فى المجتمع.

وأظهرت نتائج الدراسات السابقة أن العلاقة بين اعتماد الـIFRS والنمو الاقتصادى هو علاقة مثيرة للجدل، حيث اتفقت بعض الدراسات (Zeghal & Mhedhbi, 2006; Kolsi & Zehri, 2010; Zehri & Chouaibi, 2013) على أن اعتماد الـIFRS يكون أكثر احتمالاً فى الدول النامية التى يكون فيها نمو اقتصادى مرتفع، فى حين أن هناك دراسات أخرى مثل (Larson, 1993) لاحظت عدم وجود اختلافات كبيرة فى النمو الاقتصادى بين الدول التى قامت باعتماد الـIFRS، والدول الأخرى التى لا تعتمد تلك المعايير وتطبق المعايير المحلية الخاصة بها. وبناء على ما سبق يمكن صياغة **الفرض الثانى للبحث** كما يلى: "**يؤثر النمو الاقتصادى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٣/١/٤) درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى: Degree of External Economic Openness

يُعد مستوى انفتاح اقتصاد الدولة على العالم الخارجى أحد أهم عوامل البيئة الخارجية الضرورية لفهم النظم المحاسبية المطبقة فى كل دولة على حدة. فكلما زاد انفتاح الدولة على العالم الخارجى كلما زادت الضغوط الخارجية التى يتعرض لها الاقتصاد ومن ثم ارتفع مستوى نمو هذا الاقتصاد (Cook & Wallace, 1990). وبالمثل فإن الشركات الدولية التى تسعى إلى خلق مكاسب اقتصادية أكبر من خلال التجارة والاستثمار المتبادل مع مجموعات الدول مثل مجموعة دول الاتحاد الأوربى وغيرها تتعرض أيضًا لمجموعة من الضغوط للحد من الخلافات بين أعضاء المجموعة لتسهيل التعاقد عبر الحدود (Shima & Yang, 2012).

ولمواجهة تلك الضغوط يجب وجود مجموعة من القواعد واللوائح المحاسبية المألوفة والتى يتم تطبيقها بين تلك الدول التى تقوم بعمليات التجارة والاستثمار المتبادل، وتعد IFRS من أهم الوسائل الفعالة لمواجهة هذه الضغوط لتسهيل المعاملات الدولية. وبالتالى فإن حقيقة أن قيام دولة ما (شريك تجارى) باعتماد IFRS قد يدفع دول أخرى (شركاء تجاريين للدولة) إلى تشريع متطلبات مماثلة باعتماد الـIFRS.

وتناولت عديد من الدراسات السابقة (Albu et al., 2011; Chand, 2005; Kossentini & Othman, 2014; Lasmin, 2011; Shima & Yang, 2012) هذا العامل كمحدد لاعتماد الـIFRS وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين انفتاح اقتصاديات الدول على العالم الخارجى واعتماد تلك الدول للـIFRS، بينما توصلت دراسات أخرى (Zeghal & Mhedhbi, 2006; Kolsi & Zehri, 2010; Zehri & Chouaibi, 2013) إلى وجود علاقة سالبة، فى حين توصلت دراسة (Stainbank & Touringana, 2016) إلى عدم وجود علاقة بين الانفتاح الاقتصادى واحتمال اعتماد الـIFRS. وفى هذا السياق يتم صياغة **الفرض الثالث للبحث** كما يلى: "**تؤثر درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٤/١/٤) معدل التضخم: Rate of Inflation

التضخم هو المعدل الإجمالى لزيادة سعر السلع والخدمات فى اقتصاد ما خلال فترة معينة من الزمن، ويحدث التضخم بصفة عامة نتيجة اختلال التوازن بين خلق الأرصدة النقدية والتوسع فى الاقتصاد إذا ما توسع المعروض النقدى بصورة أسرع من الاقتصاد مما ينتج عنه ارتفاع مستويات التضخم. كما يمكن أيضًا أن يكون سبب التضخم عن طريق اختلال التوازن بين العرض والطلب على السلع؛ إذا كان هناك ارتفاع الطلب على منتجات نادرة فيؤدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار مما يسبب التضخم (معهد الدراسات المصرفية، ٢٠١٢).

ومن الجدير بالذكر أنه فى أوقات التضخم تكون القوائم المالية غير ملائمة، حيث تقوم الشركات بتسجيل أرقام ربح مرتفعة الأمر الذى يؤدى إلى عدم تماثل المعلومات، فالكثير من العناصر المسجلة فى القوائم المالية تكون غير ملائمة اقتصاديًا بسبب ارتفاع الأسعار (Agustini, 2016). ومن ثم يعتبر التضخم تحديًا لواضعى المعايير، وبصفة خاصة فى الدول التى يكون معدل التضخم فيها مرتفعًا. فقد كانت العديد من دول أمريكا الجنوبية – التى تعانى من ارتفاع معدلات التضخم لديها – تعارض فى اعتماد الـIFRS. مثل البرازيل والأرجنتين وشيلى، حيث أن التضخم جزء من ممارسة الأعمال التجارية فى تلك المناطق، ومن ثم قام واضعو المعايير فى تلك الاقتصادات بوضع قواعد وأنظمة أكثر تعقيدًا تتطلب إعداد قوائم مالية متعددة مستخدمة فى ذلك متطلبات إعداد التقارير المختلفة فى ظل ارتفاع مستويات التضخم (Choi & Meek, 2011).

وتناولت عدد من الدراسات أثر هذا العامل على قرار اعتماد الـIFRS، وتوصلت دراسة (Shima & Yang, 2012) إلى أن احتمال اعتماد الدول للـIFRS ينخفض مع ارتفاع معدلات التضخم، كما توصلت دراسة (Agustini, 2016) إلى أن اعتماد الـIFRS لا يؤدى إلى انخفاض تكلفة رأس المال فى الدول التى تعانى من ارتفاع فى معدلات التضخم. كما توصلت دراسة (Archmbault & Archmbault, 2009) إلى أن معدل التضخم لا يؤثر فى قرارات الدول باعتماد الـIFRS. ومن ثم يمكن صياغة **الفرض الرابع للبحث** كما يلى: "**يؤثر معدل التضخم إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٥/١/٤) الضغوط الخارجية: External Pressures

تتضح الضغوط الخارجية من خلال تأثير الدولة أو الوكالات الحكومية على المنظمات وذلك بسن وإصدار التشريعات والقوانين التى تحكم عمل تلك المنظمات (Hassan, 2008)، ويمكن للدول أن تتعرض للضغوط الخارجية أيضًا، فعندما يكون اقتصاد الدولة فقيرًا أو صغيرًا نسبيًا فإن هذه الدول تكون أكثر اعتمادًا على القواعد والمعايير الدولية مما كانت عليه إذا كان اقتصاد تلك الدولة قويًا أو كبيرًا. وتعتبر المساعدات المالية من أكثر الآليات استخدامًا من قِبَل المنظمات الدولية للإجبار على التغيير داخل الاقتصاد الوطنى (Judge et al., 2010).

فى سياق نشر الـIFRS بين الدول، فإن معظم الدول النامية تعرضت للضغط من قِبَل المنظمات الدولية لتلبية ضرورة وجود معايير محاسبية حديثة وشرعية وذات جودة عالية. وقد قامت تلك الدول بقبول الـIFRS جزئيًا بسبب اعتمادها على هذه المنظمات الدولية، وبسبب قدرتها المحدودة على إنتاج مجموعة من المعايير القانونية. والمنظمات الدولية التى تعمل على تعزيز العولمة والتعاون متعدد الجنسيات تكون أكثر احتمالاً للتأثير على عملية اعتماد الـIFRS فى الدول النامية، وهذه المنظمات تشتمل على: منظمة التجارة العالمية (WTO)، منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، صندوق النقد الدولى (IMF)، البنك الدولى (WB)، و... غيرها من المنظمات (Lasmin, 2011).

وقد قامت العديد من الدراسات بدراسة أثر الضغوط الخارجية – للتعبير عن التطبيق الإجبارى Coercive Isomorphism – وبصفة خاصة المساعدات الأجنبية على قرارات الدول باعتماد الـIFRS، فقد أشارت دراسة (Judge et al., 2010) إلى أن صندوق النقد الدولى يقدم بشكل روتينى المساعدات للدول النامية التى تواجه أزمات مالية، مع مطالبة تلك الدول أن يتم اعتماد الـIFRS وتفعيل الإصلاحات فى القطاعين العام والخاص.

كما أشار (Albu et al., 2011) إلى أن البنك الدولى فرض ضغوطًا فى منح المساعدات المالية لرومانيا وذلك بفرض العديد من الشروط بما فى ذلك استخدام الـIFRS من قبل الشركات المدرجة. وذلك ما أقرته دراسة (Pricope, 2015) بالإضافة إلى أن المنظمات الدولي المانحة للمساعدات المالية تلعب دورًا رئيسيًا فى تحديد ممارسات إعداد التقارير المالية.

وأظهرت دراسة (Hassan, 2008) أن الوكالات المحلية (مثل الجهات العاملة فى: مهنة المحاسبة، والشئون الاقتصادية) وكذلك وكالات التمويل الدولية (مثل البنك الدولى، صندوق النقد الدولى، ومنظمة الأمم المتحدة) أقرت الضغوط المؤسسية لدفع واضعى معايير المحاسبة المصرية على تطوير الأنظمة المالية بما يتفق مع الـIFRS. وقد اتفقت نتائج تلك الدراسات مع دراسة (Kossentini & Othman, 2014) على وجود علاقة إيجابية بين الضغوط الخارجية المتبعة من قِبَل المنظمات الدولية وبين قرارات الدول النامية باعتماد الـIFRS. فى حين أظهرت نتائج دراسة (Guerreiro et al., 2012) أن قبول الشركات اعتماد الـIFRS ليس استجابة للضغوط المؤسسية، ولا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير، وذلك وفقًا لطبيعة وأهمية مثل تلك الضغوط لهم.

وفى ضوء ما سبق يتم صياغة **الفرض الخامس للبحث** كما يلى: "**تؤثر الضغوط الخارجية إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٢/٤) تأثير عوامل الاقتصاد الجزئى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

البيئة الجزئية أو الصغرى هى البيئة القريبة والمباشرة للشركة، وهى بيئة محددة وفريدة من نوعها لكل شركة أو صناعة، وتشتمل على المتغيرات التى يكون لها تأثير مباشر على الشركة مثل: حجم

الشركة، وهيكل الملكية، ونوع الصناعة، وأداء الشركة، ومستوى الديون، وحجم مكتب المراجعة، والعمليات الخارجية، والطابع الدولى، والرافعة المالية، و... غيرها. ويقوم الباحثان باختيار مجموعة من عوامل الاقتصاد الجزئى لاختبار أثرها على قرار الشركة باعتماد الـIFRS. وتتمثل تلك العوامل فيما يلى:

(١/٢/٤) حجم الشركة: Firm Size

يؤدى حجم الشركة دورًا حاسمًا فى تطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة، ويقصد به تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة الحجم وشركات كبيرة الحجم. ويمكن عمليًا التمييز بين خمس فئات من الشركات من حيث الحجم: الشركات الصغيرة جدًا، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة، والكبيرة جدًا، وتصنيف هذه الشركات يعتمد على عدة معايير مثل: إجمالى الأصول، والقيمة الدفترية للشركة، والقيمة السوقية للشركة، ورقم المبيعات، وعدد العاملين، و... غيرها (موسى وصافى، ٢٠٠٩، Kolsi & Zehri, 2010).

ويعتبر حجم الشركة من المتغيرات المستقلة الأكثر شيوعًا فى الدراسات السابقة التى قامت باختبار محددات اعتماد الـIFRS، والذى يكون من المتوقع أن يكون أحد العوامل فى تحديد المعايير المحاسبية للشركة وذلك للأسباب التالية (André et al., 2012; Dumontier & Raffournier, 1998): ١- تكلفة الإفصاح عن مستويات أعلى من المعلومات تكون أقل فى الشركات كبيرة الحجم، حيث إنه من المتوقع أن يتم إعداد تلك المعلومات لأغراض داخلية. ٢- الشركات كبيرة الحجم تمتلك الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتطبيق مجموعة جديدة من معايير إعداد التقارير المالية. ٣- الشركات كبيرة الحجم من المحتمل أن تشارك فى الأنشطة الدولية.

وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن حجم الشركة متغير له قوة تفسيرية قوية لاعتماد الـIFRS فقد توصلت عدد من الدراسات (Isa, 2014; Kolsi & Zehri, 2010; Gassen & Sellhorn, 2006; Şenyiğit, 2014; Butt, 2014; André et al., 2012) إلى أن حجم الشركة له تأثير إيجابى على قرار اعتماد الـIFRS، فى حين توصلت دراسة (Cole et al., 2013) إلى أن حجم الشركة له تأثير سلبى على قرار اعتماد الـIFRS، أما دراسة (Demire & Bahadir, 2014) فقد أقرت بعدم أهمية متغير حجم الشركة فى اتخاذ قرار الاعتماد. وفى ضوء تباين نتائج الدراسات السابقة يقوم الباحثان باختبار أثر حجم الشركة فى اتخاذ قرار اعتماد الـIFRS، وبناء على ذلك يتم صياغة **الفرض السادس للبحث** كما يلى: "**يؤثر حجم الشركة إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٢/٢/٤) الرافعة المالية: Leverage

تعرف الرافعة المالية بأنها "درجة اعتماد المنشأة فى تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء أكانت قروضًا، أم سندات، أم أسهمًا ممتازة) مما يؤثر على الأرباح التى يحصل عليها باقى الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التى يتعرضون لها" (هندى، ٢٠١٠).

تلعب الديون دورًا هامًا فى التأثير على التزام الشركات بشفافية التقارير المالية، كما أن اعتماد الـIFRS يزيد من جودة معلومات التقارير المالية. وتعمل التقارير المالية ذات الجودة العالية على الحد من

تكاليف الاقتراض (Masoud, 2014; Şenyiğit, 2014). وقد أشارت دراسة (Bassemir, 2012) إلى أن الشركات الأكثر استدانة تكون أكثر حرصًا على اعتماد الـIFRS، حيث أن وجود شفافية وجودة عالية عند إعداد التقارير المالية وفقًا للـIFRS يؤدى إلى تحسين تفاوضات التعاقد مع الدائنين، حيث تعمل على تخفيض تكلفة الإقتراض أو تزيد من فرص الحصول على رؤوس أموال خارجية.

وقد أظهرت نتائج الدراسات السابقة المعتمدة على محددات اعتماد الـIFRS تباينًا واضحًا عند اختبار الرافعة المالية، حيث توصلت دراسات (André et al., 2012; Bassemir, 2012) إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الرافعة المالية واعتماد الشركات للـIFRS، أما دراسة (Santos et al., 2013) فقد توصلت إلى وجود علاقة ارتباط ضعيفة جدًا بين استدانة الشركات واعتمادها للـIFRS. فى حين قامت دراسات (Dumontier & Raffournier, 1998; Şenyiğit, 2014; Butt, 2014; Kolsi & Zehri, 2010) بالتوصل إلى عدم وجود تأثير للرافعة المالية على قرار اعتماد الـIFRS. أما دراسة (Demir & Bahadir, 2014) فأشارت إلى وجود علاقة ارتباط سالبة بين الرافعة المالية واعتماد الـIFRS.

ومن ثم يقوم الباحثان باختبار أثر الرافعة المالية على قرارات الشركات باعتماد الـIFRS، وبناء على ذلك يتم صياغة **الفرض السابع للبحث** كما يلى: "**تؤثر الرافعة المالية إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٣/٢/٤) التنويع الدولى: International Diversification

يعتبر التنويع الدولى أحد العوامل التى تحدد احتمال اتخاذ الشركات لقرار اعتماد الـIFRS، والتنويع الدولى لا يقتصر على إدراج الشركة فى بورصات أجنبية، ولكنه يشتمل أيضًا على الانتشار الجغرافى لعمليات الشركة مثل توليد جزء من مبعياتها فى الخارج أو لها فروع فى الخارج أو موردين أو عملاء أجانب أو تتنافس عبر الحدود – مثل الشركات متعددة الجنسيات – أو يمكنها الحصول على تمويل أجنبى من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (Dumontier & Raffournier, 1998; Bassemir, 2012).

وبصفة عامة فإن الشركات العاملة على الصعيد الدولى تتسم بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلى (André et al., 2012): ١- لديها مجموعة كبيرة غير متجانسة من أصحاب المصالح. ٢- تكون بحاجة إلى تقديم تقرير إلى جهات دولية مختلفة. ٣- تكون بحاجة إلى تحسين التعرف على العملاء الدوليين. ٤- تفضل خفض تكاليف إعادة صياغة التقارير، والعمل على زيادة الشفافية فيها.

وقد تناولت دراسات (Archambault & Archambault, 2009; Kolsi & Zehri, 2010; Santos et al., 2014) اختبار العلاقة بين إدراج الشركات فى بورصات أجنبية وقرار تلك الشركات باعتماد الـIFRS، وقد توصلت تلك الدراسات إلى عدم وجود تأثير لإدراج الشركات فى بورصات أجنبية على قرار اعتماد الـIFRS. كما قامت دراسات أخرى (Butt, 2014; Dumontier & Raffournier,

1998) باختبار العلاقة بين توليد جزء من مبيعات الشركة فى الخارج (نشاط التصدير) وبين قرار اعتماد الـIFRS، وقد توصلت إلى وجود علاقة ارتباط موجبة. فى حين قامت دراسة (Bassemir, 2012) باختبار العلاقة بين النشاط الدولى للشركة (نشاط التصدير، والموظفين الأجانب، وعدد الشركات التابعة خارج الدولة) وقرار اعتماد الـIFRS، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية.

ويقوم الباحثان فى ضوء نتائج الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين التسجيل فى بورصات أجنبية كأحد أنشطة التنويع الدولى وقرار اعتماد الشركات للـIFRS، ومن ثم تم **صياغة الفرض الثامن** للبحث كما يلى: "**يؤثر التنويع الدولى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية**".

(٥) الدراسة التطبيقية:

(١/٥) هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة فى قياس أثر عوامل الاقتصاد الكلى والجزئى على اتخاذ قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وقد تم التعبير عن عوامل الاقتصاد الكلى من خلال: مستوى التعليم المحاسبى والنمو الاقتصادى، والانفتاح على العالم الخارجى، ومعدل التضخم، والضغوط الخارجية. بينما تم التعبير عن عوامل الاقتصاد الجزئى من خلال: حجم الشركة، والرافعة المالية، والتنويع الدولى.

(٢/٥) مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى عينة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(*)، بالإضافة إلى مجموعة من الشركات التى تتداول أسهمها فى أسواق الأوراق المالية بهذه الدول. وقد قام الباحثان بإختيار عينة من الشركات التى تتوافر فيها الشروط الآتية:

١- أن تكون شركات مسجلة فى بورصات الأوراق المالية بهذه الدول، ويجرى عليها تعامل نشط خلال فترة الدراسة.

٢- أن تكون الشركات لديها موقع الكترونى، ويمكن من خلاله الحصول على المعلومات المالية اللازمة خلال فترة الدراسة.

٣- أن تنتمى الشركة إلى سوق مالية فى دول تقوم بالاعتماد الالزامى للـIFRS بشكل كلى أو جزئى أو لا تعتمدها نهائيًا.

٤- ألا تنتمى الشركات إلى المؤسسات المالية ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك وشركات التأمين، نظرًا لخضوعها لقواعد وإجراءات قانونية ونظامية وآليات حوكمة قد تختلف عن غيرها من الشركات.

وبمراعاة الاعتبارات السابقة تم اختيار عدد ٢٢٠ شركة. ويوضح الجدول التالى إجمالى عدد شركات العينة، والقطاعات، وأسواق الأوراق المالية التى تنتمى إليها هذه الشركات.

(*) تم اختيار عدد ١٢ دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتى تتمثل فى: مصر – السعودية – البحرين – الأردن – قطر – الامارات – الكويت – عمان – لبنان – المغرب – تونس – الجزائر. وتم استبعاد باقى الدول لعدم استقرار الأوضاع فيها أو لعدم توافر بيانات خلال الفترة.

جدول رقم (٣) يوضح إجمالى عدد شركات العينة ومؤشر بورصة الأوراق المالية التى تنتمى إليه ونسبة عدد شركات كل بورصة إلى إجمالى عدد شركات العينة

السوق	مؤشر السوق	عدد شركات العينة مصنفة حسب السوق	نسبة عدد شركات العينة مصنفة حسب السوق (لأقرب رقم صحيح)
البورصة المصرية	مؤشر EGX 30	٢٩	%١٣
سوق الأسهم السعودى	مؤشر تاسى (TASI)	٣٨	%١٧
سوق لبنان	مؤشر أسهم بلومبرغ	٦	%٣
بورصة البحرين	مؤشر سوق البحرين العام (BSEX)	٩	%٤
بورصة قطر	مؤشر بورصة قطر (GNRI)	١٣	%٦
سوق سلطنة عُمان	مؤشر سوق مسقط 30 (MSM 30)	٢٠	%٩
سوق الكويت	مؤشر كويت 15 (KSX-15)	٧	%٣
سوق الدار البيضاء	مؤشر مازي عائم (MASI)	٢٥	%١١
بورصة تونس	مؤشر توناندكس (TUININDEX)	١٠	%٥
سوق الأردن	المؤشر العام الأردنى	١٧	%٨
سوق الامارات العربية المتحدة	مؤشر أبو ظبى	٢٤	%١١
	مؤشر سوق دبى	٢٢	%١٠
الإجمالـى		**٢٢٠**	**%١٠٠**

(٣/٥) مصادر الحصول على البيانات وفترة الدراسة:

اعتمد الباحثان فى جميع البيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية على العديد من المواقع الإلكترونية خلال عام ٢٠١٥. فالبنسبة **لمدى اعتماد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمعايير التقارير المالية الدولية** تم الاستعانة بموقع معايير المحاسبة الدولية (www.iasplus.com/country/country.htm) فى قسم يسمى "استخدام معايير IFRS حسب الدولة (Use of IFRS by Jurisdiction). أما **بالنسبة لعوامل الاقتصاد الكلى** فقد تم الاستعانة بموقع البنك الدولى – مؤشرات التنمية فى العالم (data.worldbank.org). بينما **عوامل الاقتصاد الجزئى** تم الاستعانة بموقع معلومات مباشر (www.mubasher.com)، وموقع (www.investing.com).

(٤/٥) متغيرات الدراسة وقياسها:

قام الباحثان بتقسيم الدراسة إلى نموذجين، النموذج الأول خاص بمتغيرات الاقتصاد الكلى، أما النموذج الثاني فخاص بمتغيرات الاقتصاد الجزئى وفيما يلى شرح لمتغيرات كل نموذج على حدة:

(١/٤/٥) متغيرات النموذج الأول للدراسة:

أولاً: المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع فى اعتماد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية داخل الدول محل التطبيق وتم التعبير عنه من خلال مقياس ترتيبى Ordinal Scale من صفر إلى اثنين. حيث يدل "صفر" على أن معايير الـIFRS غير مسموح بها فى التقارير المالية المحلية. بينما يعني "١" أن الدولة تسمح باستخدام معايير التقارير المالية الدولية أو إلزام تطبيقها على بعض الشركات المدرجة محليًا. أما الحد الأقصى وهو "٢" يدل على أن الدولة تلزم بتطبيق معايير الـIFRS على جميع الشركات المدرجة محليًا.

ثانيًا: المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة فى عوامل الاقتصاد الكلى، والتى يمكن قياسها كما يلى:

١- مستوى التعليم المحاسبى: Accounting Education Level (EDUC)

اعتمدت العديد من الدراسات (Zeghal and Mhedhbi, 2006; Zehri and Chouaibi, 2013) على معدلات محو الأمية فى التعبير عن مستوى التعليم المحاسبى داخل الدولة، ويرى الباحثان أن هذا المعدل من الصعب استخدامه كمؤشر للأعمال والتعليم المحاسبى، ومن ثم فقد قام الباحثان باستخدام نسبة المحاسبين المعتمدين(*) فى قياس مستوى التعليم المحاسبى فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن وجهة نظر الباحثين فإن نسبة المحاسبين المعتمدين يمثل مؤشرًا جيدًا فى القدرة على التعامل مع النظم المحاسبية المعاصرة. ومن ثم يعتبر هذا المؤشر العنصر الأساسى فى العرض والطلب على المحاسبة والبيانات المالية.

٢- النمو الاقتصادى: Economic Growth (ECO)

قامت العديد من الدراسات بالتعبير عن النمو الاقتصادى بإستخدام مقياسين على نطاق واسع: المقياس الأول يتمثل فى مؤشر التنمية البشرية Human Development Indicator (HDI)، وهو

(*) تم الحصول على نسبة المحاسبين المعتمدين من المواقع الالكترونية التالية:
١- جمعية المحاسبين القانونيين المصرية (esaaegypt.com)، ٢- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (www.socpa.org.sa)، ٣- جمعية المحاسبين البحرينية (www.bahaccountants.com.bh)، ٤- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (kwaa.org/sites.aspx)، ٥- جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين (jacpa.org.jo/ar-jo/home.aspx)، ٦- مجمع المحاسبين بالبلاد التونيسية (www.tunisien.tn)، ٧- الهيئة الوطنية للخبراء المحاسبين بالمغرب (www.oecmaroc.com)، ٨- الجمعية العمانية للمحاسبين المعتمدين (www.gccaao.org)، ٩- نقابة خبراء المحاسبة المجازين فى لبنان (www.grafium.solutions/dev/ar)، ١٠- جمعية المحاسبين ومدققى الحسابات "الجمعية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة (aaa4uae.ae)، ١١- المصفى الوطنى للخبراء المحاسبين بالجزائر (www.crcecc.com)، ١٢- جمعية المحاسبين القانونين القطرية (www.qcpa.net).

مؤشر مركب يقيس متوسط درجة النجاح للدولة مع الأخذ فى الاعتبار ثلاثة أبعاد للتنمية البشرية: أولاً، احتمال الحصول على حياة طويلة وصحة جيدة. ثانيًا، مستوى المعرفة. وأخيرًا، مستوى المعيشة، وتم استخدام هذا المؤشر من قبل دراسة (Belkaoui, 2002). أما المقياس الثانى فيتمثل فى مؤشر الناتج المحلى الإجمالى Gross Domestic Product (GDP). وقد قامت بعض الدراسات (Cooke and Wallace, 1990; Zeghal and Mhedhbi, 2006) باستخدام هذا المؤشر فى قياس النمو الاقتصادى. وقد اعتمد الباحثان فى هذه الدراسة على معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى (GDP Growth) فى التعبير عن النمو الاقتصادى داخل الدول محل التطبيق.

٣- درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى: Degree of External Economic Openness (DEO)

اعتمد الباحثان فى قياس هذا المتغير على متوسط معدل الاستثمار الأجنبى المباشر مقسومًا على الناتج المحلى الإجمالى، وقد استخدمت العديد من الدراسات (Zeghal & Mhedhbi, 2006; Zehri & Chouaibi, 2013) هذه النسبة فى التعبير عن درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى، على أساس أن المستثمرين ومقدمى رأس المال Capital Provider – فى معظم الحالات – تعتبر مصدرًا رئيسيًا للضغوط لدعم معايير محاسبية ومعلومات ذات جودة عالية.

٤- معدل التضخم: Rate of Inflation (INFLAT)

قام الباحثان بقياس معدل التضخم باستخدام مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index (CPI) والذى يُعرف بأنه التغير فى أسعار مجموعة من السلع والخدمات التى يتم عادة شراؤها من قبل فئات معينة. وتم الحصول على معدل التضخم من خلال موقع البنك الدولى – مؤشرات التنمية فى العالم.

٥- الضغوط الخارجية: External Pressures (EXP)

تمثل الضغوط الخارجية متغيرًا وهميًا Dummy Variable، حيث يأخذ القيمة واحد فى حالة وجود منح أو مساعدات أجنبية للدولة، والقيمة "صفر" بخلاف ذلك.

(٢/٤/٥) متغيرات النموذج الثانى للدراسة:

أولاً: المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع فى اعتماد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية داخل الشركات محل التطبيق، وتم التعبير عنه من خلال متغير ثنائى التفرع Dichotomous Variable، حيث يأخذ القيمة "واحد" فى حالة تطبيق الشركة لمعايير IFRS، "وصفر" بخلاف ذلك.

ثانيًا: المتغيرات المستقلة:

تتمثل المتغيرات المستقلة فى عوامل الاقتصاد الجزئى، والتى يمكن قياسها كما يلى:

١- حجم الشركة: Firm Size (SIZE)

ليس هناك اتفاق حول مقياس واحد لحجم الشركة. فمثلاً دراسة (Murphy, 1999) قامت بقياس حجم الشركة من خلال القيمة الدفترية لإجمالى الأصول. كما استخدمت دراسة (Doğan, 2013) اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى المبيعات كمؤشر لحجم الشركة. بينما قامت دراسة (Shafana et al.,

2013) باستخدام القيمة السوقية لقياس حجم الشركة، وقد اعتمد الباحثان فى هذه الدراسة على اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى الأصول.

٢- الرافعة المالية: Leverage (LEV)

اختلفت الدراسات فى التعبير عن الرافعة المالية كأحد خصائص الشركة. حيث قامت دراسة (El-Gazzar et al., 1999) بقياس الرافعة المالية بنسبة إجمالى الديون إلى حقوق المساهمين. بينما قامت دراسة (Kolsi & Zehri, 2010) بالتعبير عن الرافعة المالية من خلال إجمالى الديون طويلة الأجل إلى إجمالى الأصول. فى حين استخدمت دراسة (Bassemir, 2012) نسبة إجمالى الديون إلى إجمالى الأصول فى قياس الرافعة المالية، وقد قام الباحثان بالاعتماد على المقياس الأخير بإعتباره الأقرب – من وجهة نظرهما – لتحديد مستوى مديونية الشركة.

٣- التنويع الدولى: International Diversification (INTER)

هناك العديد من المقاييس للتنويع الدولى. حيث قامت دراسة (El-Gazzar et al., 1999) بقياس التنويع الدولى للشركة من خلال نسبة إجمالى المبيعات الخارجية (الأجنبية) إلى إجمالى المبيعات. بينما قامت دراسة (Murphy, 1999) بتحديد التنويع الدولى من خلال عدد الفروع الخارجية للشركة. كما قامت دراسة **(Gassen & Sellhorn, 2006)** بقياس التنويع الدولى كمتغير ثنائى التفرع حيث فى حالة تسجيل الشركات فى السوق المحلى فقط تأخذ رقم "صفر" وتلك المسجلة فى أسواق مالية متعددة تأخذ رقم "١". وقد اعتمد الباحثان على المقياس الأخير فى التعبير عن التنويع الدولى.

ومن خلال العرض السابق يمكن للباحثين توضيح المتغيرات المستقلة وعلاقتها المتوقعة بالمتغير التابع ومصادر البيانات من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (٤) المتغيرات المستقلة للدراسة وعلاقتها المتوقعة بالمتغير التابع ومصادر البيانات

البيـــان	المتغيرات المستقلة	القياس	العلاقة المتوقعة	مصادر البيانات
متغيـــــرات الاقتصاد الكلى Macro-economic variables	▪ مستوى التعليم المحاسبى (EDUC)	– نسبة المحاسبون المعتمدون	(+)	الموقع الالكترونى للهيئات والجمعيات المتعلقة بالمحاسبين المعتمدين فى الدول محل التطبيق.
	▪ النمو الاقتصادى (ECO)	– معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى	(+)	البنك الدولى – مؤشرات التنمية فى العالم
	▪ درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى (DEO)	– الاستثمار الأجنبى المباشر/ الناتج المحلى الإجمالى	(+)	
	▪ معدل التضخم (INFLAT)	– متوسط معدل التضخم السنوى	(+)	
	▪ الضغوط الخارجية (EXP)	– متغير وهمى يأخذ (١) فى حالة وجود منح أو مساعدات أجنبية أو (صفر) بخلاف ذلك	(+)	
متغيـــــرات الاقتصـــــاد الجزئى Micro-economic	▪ حجم الشركة (Size)	– اللوغاريتم الطبيعى الإجمالى الأصول	(+)	التقارير السنوية للشركات
	▪ الرافعة المالية (LEV)	– إجمالى الديون / إجمالى الأصول	(+)	من خلال موقع www.mubasher.com

البيـــان	المتغيرات المستقلة	القياس	العلاقة المتوقعة	مصادر البيانات
variable	▪ التنويع الدولى (INTER)	- متغيـر وهمـى يأخـذ (١) إذا كانت الشركة مسجلة فى أسواق متعددة أو (صفر) بخلاف ذلك	(+)	وموقـــــــــــــع www.investing.com

(٥/٥) نموذج الدراسة:

يعتمد الباحثان فى اختبار فروض البحث على تطوير نموذجين لقياس مدى تأثير متغيرات الاقتصاد الكلى والاقتصاد الجزئى على اتخاذ قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، ويتمثل نموذجا الدراسة فيما يلى:

النموذج الأول: أثر محددات الاقتصاد الكلى على اتخاذ قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية:

$$IFRS(country) = \beta_0 + \beta_1(EDUC) + \beta_2(ECO) + \beta_3(DEO) + \beta_4(INFLAT) + \beta_5(EXP) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$IFRS(country)$: متغير ترتيبى يأخذ (صفر) إذا كانت الـIFRS غير مسموح بها فى التقارير المالية المحلية، و(١) فى حالة أن الدولة تسمح بتطبيق IFRS أو تُلزم تطبيقه على بعض الشركات المدرجة محليًا، و(٢) فى حالة إلزام الدولة بتطبيقه على جميع الشركات.

(β_0) : ثابت نموذج الانحدار.

$(\beta_1 - \beta_5)$: معاملات الانحدار لمغيرات الاقتصاد الكلى.

(ε_{it}) : الخطأ العشوائى.

النموذج الثانى:

$$IFRS(company) = \beta_0 + \beta_1(Size) + \beta_2(LEV) + \beta_3(INTER) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$IFRS(company)$: متغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة تطبيق الشركة لمعايير IFRS، و(صفر) بخلاف ذلك.

$(\beta_1 - \beta_3)$: معاملات الانحدار لمغيرات الاقتصاد الجزئى.

(ε_{it}) : الخطأ العشوائى.

(٦/٥) نتائج الدراسة التطبيقية:

تتمثل خطوات تحليل نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلى:

(١/٦/٥) اختبار التوزيع الطبيعى: Normal Distribution Test

قام الباحثان باستخدام اختبار One Sample Kolomogorov Smirnov للتحقق من مدى تبعية بيانات متغيرات الدراسة المتصلة للتوزيع الطبيعى، حيث إذا كانت قيمة المعنوية لمتغير ما أكبر من (٠,٠٥) فإن بيانات المتغير تكون موزعة طبيعيًا، أما إذا كانت أقل من (٠,٠٥) فهذا يعنى عدم توافر خاصية التوزيع الطبيعى، والجدول رقم (٥) يوضح نتائج اختبار (K-S) لمتغيرات الدراسة المتصلة.

جدول رقم (٥) اختبار التوزيع الطبيعى لمتغيرات الدراسة المتصلة

One-Sample Kolomogorov-Smirnov Test		
Variables	**Statistic**	**Sig.**
Model 1		
EDUC	0.178	0.154
ECO	0.152	0.200
DEO	0.193	0.931
INFLAT	0.848	0.469
Model 2		
Size	0.90	0.380
LEV	1.263	0.082

يتضح من الجدول رقم (٥) أن القيم الاحتمالية لمتغيرات الدراسة المتصلة أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥)، مما يدل على أنها تتبع التوزيع الطبيعى، أما باقى المتغيرات فهى متغيرات وهمية (Dummy Variables) ذات قيم ثنائية لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعى.

(٢/٦/٥) اختبار التداخل الخطى: Multicollinearity Test

قام الباحثان باختبار التداخل الخطى بين المتغيرات المستقلة من خلال احتساب مقياس Collinearity Diagnostics عن طريق معامل (Tolerance) لكل متغير، ومن ثم إيجاد معامل VIF (Variance Inflation Factor) لكل متغير أيضًا، ويقيس هذا الاختبار مدى تأثير الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث إذا كانت قيمة (VIF) أكبر من (١٠) يعنى أن هناك مشكلة التعدد الخطى لهذا المتغير (اسماعيل، ٢٠٠١).

جدول رقم (٦) اختبار التداخل الخطى لمتغيرات الدراسة

Variables	**Multicollinearity Test**	
	Tolerance	**VIF**
Model 1		
EDUC	0.785	1.274
ECO	0.938	1.066
INFLAT	0.930	1.075
DEO	0.848	1.179
EXP	0.836	1.196
Model 2		
Size	0.935	1.070
LEV	0.969	1.032
INTER	0.951	1.051

ويتضـح مـن الجـدول رقـم (٦) أن معامـل (VIF) لجميـع متغيـرات الدراسـة أقـل مـن (١٠)، وهـذا يعنـى وجـود ارتبـاط ضـعيف جدًا بـين المتغيـرات لنمـوذجى الدراسـة. ومـن ثـم لا يعـانى نموذجًـا الدراسـة مـن مشكلة التداخل الخطى.

(٣/٦/٥) الإحصاء الوصفى لمتغيرات الدراسة:

يقوم الباحثـان فـى هذه المرحلـة بوصـف تحليلـى للمتغيـرات المتصـلة للنمـوذج الأول للدراسـة التـى تتمثـل فـى مسـتوى التعلـيم المحاسـبى و النمـو الاقتصـادى ودرجـة الانفتـاح الاقتصـادى الخـارجى ومعـدل التضخم، والمتغيرات المتصلة للنموذج الثانى للدراسة والتى تتمثل فى حجم الشركة والرافعة المالية.

جدول رقم (٧) الإحصاء الوصفى لمتغيرات الاقتصاد الكلى

Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
EDUC	13	72.40	97.80	90.75	7.92
ECO	13	0.80	4.40	2.85	1.18
FDI	13	0.24	4.97	2.42	1.69
INFLAT	13	0.001	13.70	3.69	3.91

يتضح من جدول رقم (٧) أن متوسط نسبة المحاسبين المعتمدين فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمثل ٩٠,٧٥% بحد أقصى ٩٧,٨٠% فى دولة قطر وبحد أدنى ٧٢,٤٠% فى دولة المغرب، وبانحراف معيارى ٧,٩٢. كما يبلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ٢,٨٥ بانحراف معيارى ١,١٨. بينما يبلغ متوسط درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى ٢,٤٢ بحد أقصى ٤,٩٧ فى دولة لبنان، وبحد أدنى ٠,٢٤ فى دولة الجزائر. بينما يبلغ متوسط معدل التضخم ٣,٦٩ بانحراف معيارى ٣,٩١.

جدول رقم (٨) الإحصاء الوصفى لمتغيرات الاقتصاد الجزئى

Variables	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Size	220	1.52	5.73	3.97	0.913
LEV	220	0.003	1.64	0.50	0.27

يتضـح مـن جـدول رقـم (٨) أن متوسـط حجـم الشـركات والـذى يمثـل اللوغـاريتم الطبيعـى لإجمـالى الأصـول يسـاوى ٣,٩٧ بإنحـراف معيـارى ٠,٩١٣، كمـا يبلـغ متوسـط الرافعـة الماليـة ٠,٥٠ بـانحراف معيـارى ٠,٢٧. وهذا يدل على أن شركات العينة تقوم بتمويل ٥٠% من أصولها من خلال الديون قصيرة وطويلة الأجل. وهذه النسبة من وجهة نظر الباحثين تكاد تكون نسبة معقولة فى ظل البيئة التنافسية وعولمة السوق.

(٤/٦/٥) نتائج اختبار فروض النموذج الأول للدراسة:

يقوم الباحثـان فـى هذه المرحلـة باختبـار مـدى تـأثير محـددات الاقتصـاد الكلـى علـى قرار اعتمـاد معايير التقارير المالية الدولية فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أولاً: نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):

لاختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية تم إجراء تحليل الارتباط من خلال مصفوفة معامل ارتباط بيرسون وذلك كما يلى:

جدول رقم (٩) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات النموذج الأول للدراسة

Variables		Pearson Correlation					
		EDUC	ECO	INFLAT	FDI	EXP	IFRS (country)
EDUC	Pearson Sig.	1					
ECO	Pearson Sig.	-0.091 0.384	1				
INFLAT	Pearson Sig.	0.150- 0.313	0.189- 0.268	1			
DEO	Pearson Sig.	0.323 0.141	0.042 0.446	0.12 0.485	1		
EXP	Pearson Sig.	0.349 0.121	0.038 0.451	0.035- 0.455	0.299 0.161	1	
IFRS (country)	Pearson Sig.	0.670* 0.006	0.229 0.226	0.066- 0.415	0.643* 0.009	0.579* 0.019	1

* دال إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)

يتضح من الجدول رقم (٩) وجود علاقة ارتباط موجبة بين اعتماد معايير التقارير المالية الدولية وكلٍ من مستوى التعليم المحاسبى ودرجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى والضغوط الخارجية وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥). كما توجد علاقة ارتباط موجبة بين النمو الاقتصادى وقرار اعتماد التقارير المالية الدولية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أكبر (٠,٠٥)، كما توجد علاقة ارتباط سالبة بين معدل التضخم وقرار اعتماد التقارير المالية الدولية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥).

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط: (Simple Linear Regression)

١- الفرض الأول: "يؤثر مستوى التعليم المحاسبى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

تم اختبار مدى تأثير مستوى التعليم المحاسبى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٠) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين مستوى التعليم المحاسبى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.449	0.670	0.012	8.965*	0.026	2.572-	4.799-	Constant
				0.012	2.994*	0.061	EDUC

يتضح من جدول رقم (١٠) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن مستوى التعليم المحاسبى يفسر ٤٤,٩% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، ومن ثم فإن باقى النسبة ٥٥,١% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٨,٩٦٥، وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على تأثير مستوى التعليم المحاسبى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن مستوى التعليم المحاسبى ذو تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = -٤,٧٩٩ + ٠,٠٦١ مستوى التعليم المحاسبى

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين مستوى التعليم المحاسبى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن إشارة β موجبة، كما أنه يوجد تأثير معنوى لمستوى التعليم المحاسبى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى معنوية (F.Test) أقل من (٠,٠٥)، **مما يثبت صحة الفرض الأول**. ويرى الباحثان أن وجود تأثير معنوى لمستوى التعليم المحاسبى على قرار اعتماد الـIFRS قد يرجع إلى أن زيادة مستوى التعليم المحاسبى يساعد على تطوير العمل المحاسبى والحاجة إلى إطار أكثر صلابة لفهم ومعالجة القضايا المحاسبية المختلفة التى تقدمها الـIFRS.

٢- الفرض الثانى: "يؤثر النمو الاقتصادى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

تم اختبار مدى تأثير النمو الاقتصادى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١١) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين النمو الاقتصادى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.052	0.229	0.453	0.606	0.520	0.664	0.368	Constant
				0.453	0.779	0.141	ECO

يتضح من جدول رقم (١١) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن النمو الاقتصادى يفسر ٥,٢% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، ومن ثم فإن باقى النسبة ٩٤,٨% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٠,٦٠٦، وهى ليست ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على عدم تأثير النمو الاقتصادى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن النمو الاقتصادى ليس ذا تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = ٠,٣٦٨ + ٠,١٤١ النمو الاقتصادى

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين النمو الاقتصادى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن إشارة (β) موجبة، إلا أنه لا يوجد تأثير معنوى للنمو الاقتصادى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى معنوية (F.Test) أكبر من (٠,٠٥)، **مما يثبت عدم صحة الفرض الثانى.** ويرى الباحثان أن عدم وجود تأثير معنوى قد يرجع إلى أن النمو الاقتصادى للدولة يعتبر مؤشرًا لمتوسط دخل الفرد وليس مقياسًا على تطوير وتنفيذ معايير محاسبية عالية الجودة، فعلى سبيل المثال: دولة الجزائر تعتبر من الدول التى تحقق معدل نمو اقتصادى (GDP) مرتفع إلا أنها لا تُلزم بتطبيق معايير الـIFRS.

٣- الفرض الثالث: "تؤثر درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

قام الباحثان باختبار مدى تأثير درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٢) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.413	0.643	0.018	7.742*	0.709	0.383	0.110	Constant
				0.018	2.782*	0.350	DEO

يتضح من جدول رقم (١٢) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2)**: يتضح أن درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى تفسر ٤١,٣% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، ومن ثم فإن باقى النسبة ٥٨,٧% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test)**: حيث أن قيمة (F.Test) ٧,٧٤٢ ، وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على وجود تأثير لدرجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل**: يتضح من خلال (T.Test) أن درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى ذات تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = ٠,١١٠ + ٠,٣٥٠ درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن إشارة (β) موجبة، كما أنه يوجد تأثير معنوى لدرجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى معنوية (F.Test) أقل من (٠,٠٥)، **مما يثبت صحة الفرض الثالث**. ويرى الباحثان أن وجود تأثير معنوى لدرجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى على قرار اعتماد الـIFRS قد يرجع إلى أن زيادة درجة الانفتاح الاقتصادى لدولة ما على العالم الخارجى يؤدى إلى وجود ضغوط خارجية لفهم النظم المحاسبية داخل الدولة، ولمواجهة هذه الضغوط لابد من توافر قواعد وممارسات محاسبية تعمل على الحد من التناقضات وتحسين الاتساق والمواءمة فى المعالجات المحاسبية بين الدول. وتعد الـIFRS من أهم الوسائل الفعالة لمواجهة هذه الضغوط. أو قد يرجع ذلك إلى وجود نوع من تماثل المحاكاة حيث تقوم الدولة بمحاكاة دولة أخرى – يُنظر إليها على أنها أكثر شرعية ونجاح – تقوم بتطبيق الـIFRS.

٤- الفرض الرابع: "يؤثر معدل التضخم إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

تم اختبار مدى تأثير معدل التضخم على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٣) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين معدل التضخم وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.049	0.221	0.468	0.565	0.016	2.826	0.979	Constant
				0.468	0.752-	0.045-	INFLAT

يتضح من جدول رقم (١٣) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن معدل التضخم يفسر ٤,٩% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، ومن ثم فإن باقى النسبة ٩٥,١% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ٠,٥٦٥، وهى ليست ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على عدم تأثير معدل التضخم على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن معدل التضخم ليس له تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = ٠,٩٧٩ – ٠,٠٤٥ معدل التضخم

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط سالبة بين معدل التضخم وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن إشارة (β) سالبة، كما أنه لا يوجد تأثير معنوى لمعدل التضخم على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، لأن مستوى معنوية (F.Test) أكبر من (٠,٠٥)، **مما يثبت عدم صحة الفرض الرابع**. ويرى الباحثان أن عدم وجود تأثير معنوى قد يرجع إلى أن معدل التضخم قد يكون ناتجًا عن اختلال مؤقت فى التوازن بين قوى العرض الطلب على السلع أو نتيجة اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية، وفى هذه الحالة لا يؤثر معدل التضخم على اتخاذ قرار اعتماد الـIFRS.

٥- الفرض الخامس: "تؤثر الضغوط الخارجية إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

تم اختبار مدى تأثير الضغوط الخارجية على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٤) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين الضغوط الخارجية وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.336	0.579	0.038	5.558*	0.213	1.323	0.333	Constant
				0.038	2.357*	0.810	EXP

يتضح من جدول رقم (١٤) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن الضغوط الخارجية تفسر ٣٣,٦% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وباقى النسبة ٦٦,٤% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث قيمة (F.Test) ٥,٥٥٨، وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، مما يدل على تأثير الضغوط الخارجية على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن الضغوط الخارجية ذات تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = ٠,٣٣٣ + ٠,٨١٠ الضغوط الخارجية

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الضغوط الخارجية وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن إشارة (β) موجبة، كما أنه يوجد تأثير معنوى للضغوط الخارجية على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى معنوية (F.Test) أقل من (٠,٠٥)، **مما يثبت صحة الفرض الخامس.** ويرى الباحثان أن وجود تأثير معنوى للضغوط الخارجية على قرار اعتماد الـIFRS، قد يرجع إلى أن المساعدات المالية تعد من الوسائل المستخدمة من قبل المنظمات الدولية لإلزام الدول باتباع معايير محاسبية حديثة تعمل على تحسين عملية المقارنة وتوفير المزيد من المعلومات المفيدة لأصحاب المصالح، وتعتبر الـIFRS من أهم الآليات التى تُطالب المنظمات الدولية بضرورة اتباعها لتحسين مستوى الإفصاح والشفافية، وزيادة جودة التقارير المالية فى أسواق رأس المال العالمية.

<u>ثالثًا: نموذج الانحدار المتعدد التدريجى:</u>

نظرًا لوجود علاقة ارتباط معنوى بين المتغيرات المستقلة (مستوى التعليم المحاسبى، ودرجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى، والضغوط الخارجية) والمتغير التابع (قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية)، فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتعدد التدريجى لتحديد الأثر التفاعلى للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

جدول رقم (١٥) نموذج الانحدار المتعدد التدريجى للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.652	0.807	0.005	9.364**	0.030	2.52-	4.01-	Constant
				0.026	2.62*	0.047	EDUC
				0.036	2.41*	0.259	DEO

يتضح من جدول رقم (١٤) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن مستوى التعليم المحاسبى ودرجة الانفتاح الخارجى يفسران ٦٥,٢% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وباقى النسبة ٣٤,٨% قد يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث قيمة (F.Test) ٩,٣٦٤، وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير مستوى التعليم المحاسبى ودرجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة:** يتضح من خلال (T.Test) أن مستوى التعليم المحاسبى ودرجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى ذات تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠٥).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = -٤,٠١ + ٠,٠٤٧ مستوى التعليم المحاسبى + ٠,٢٥٩ درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى

(٥/٦/٥) نتائج اختبار فروض النموذج الثانى للدراسة:

يقوم الباحثان فى هذه المرحلة باختبار مدى تأثير محددات الاقتصاد الجزئى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية فى الشركات التى تنتمى إلى أسواق رأس المال فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

<u>أولاً: نتائج تحليل الارتباط (Correlation Analysis):</u>

لاختبار العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الجزئى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية تم إجراء تحليل الارتباط من خلال مصفوفة معامل ارتباط بيرسون، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٦) مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات النموذج الثانى للدراسة

Variables		Pearson Correlation			
		Size	LEV	INTER	IFRS (company)
Size	Pearson Sig.	1			
LEV	Pearson Sig.	0.164 0.101	1		
INTER	Pearson Sig.	0.252 0.024	0.095 0.231	1	
IFRS (country)	Pearson Sig.	0.560** 0.000	0.030 0.408	0.347** 0.003	1

* دال إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)

** دال إحصائيًا عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)

يتضح من جدول رقم (١٦) وجود علاقة ارتباط موجبة بين قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية وكلٍ من حجم الشركة، والتنويع الدولى وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١). كما توجد علاقة ارتباط موجبة بين الرافعة المالية وقرار اعتماد التقارير المالية الدولية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية، حيث أن مستوى المعنوية أكبر (٠,٠٥).

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار الخطى البسيط: (Simple Linear Regression)

١- الفرض السادس: "يؤثر حجم الشركة إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

تم اختبار مدى تأثير حجم الشركة على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٧) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين حجم الشركة وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.313	0.560	0.000	27.344**	0.041	2.089-	0.470-	Constant
				0.000	5.229**	0.289	Size

يتضح من جدول رقم (١٧) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن حجم الشركة يفسر ٣١,٣% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وباقى النسبة ٦٨,٧% ترجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبـار معنويـة جـودة توفيـق نمـوذج الانحـدار باسـتخدام (F.Test):** حيـث أن قيمـة (F.Test) ٢٧,٣٤٤، وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير حجم الشركة على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن حجم الشركة ذو تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = −٠,٤٧٠ + ٠,٢٨٩ حجم الشركة

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين حجم الشركة وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى معنوية (F.Test) أقل من (٠,٠١)، **مما يثبت صحة الفرض السادس.** ويرى الباحثان أن وجود تأثير معنوى لحجم الشركة على قرار اعتماد الـIFRS قد يرجع إلى أن الشركات كبيرة الحجم تميل إلى جذب انتباه مختلف أصحاب المصالح، ومن ثم تسعى هذه الشركات إلى تطبيق الـIFRS لتبسيط أعداد القوائم المالية، وإزالة أى تناقضات أو نقاط ضعف فى المعالجات والممارسات المحاسبية، كما أن الشركات كبيرة الحجم يكون عندها من القدرات المالية ما يساعدها على تحمل تكلفة التحول إلى تطبيق الـIFRS.

٢- الفرض السابع: "تؤثر الرافعة المالية إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

تم اختبار مدى تأثير الرافعة المالية على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٨) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين الرافعة المالية وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.034	0.184	0.152	2.102	0.000	4.592	0.533	Constant
				0.152	1.450	0.248	LEV

يتضح من جدول رقم (١٨) ما يلى:

١) **معامـل التحديـد (R^2):** يتضـح أن الرافعـة الماليـة تفسـر ٣,٤% مـن التغيـر فـى قـرار اعتمـاد معـايير التقارير الماليـة الدوليـة، وبـاقى النسـبة ٩٦,٦% ترجـع إلـى الخطأ العشوائى فى المعادلـة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبـار معنويـة جـودة توفيـق نمـوذج الانحـدار باسـتخدام (F.Test):** حيـث أن قيمـة (F.Test) ٢,١٠٢، وهى ليست ذات دلالة إحصائية حيث أن مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على عدم تأثير الرافعة المالية على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبـار معنويـة المتغيـر المسـتقل:** يتضـح من خـلال (T.Test) أن الرافعـة الماليـة ليست ذات تـأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = ٠,٥٣٣ + ٠,٢٤٨ الرافعة المالية

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين الرافعة المالية وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن إشارة (β) موجبة، إلا أنه لا يوجد تأثير معنوى للرافعة المالية على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى معنوية (F.Test) أكبر من (٠,٠٥)، **مما يثبت عدم صحة الفرض السابع**، ويرى الباحثان أن عدم وجود تأثير معنوى قد يرجع إلى أن استدانة الشركات قد تكون نتيجة إجراء بعض التوسعات المستقبلية أو بسبب انكماش الأسواق نتيجة ظروف اقتصادية معينة ومن ثم لا يرتبط ذلك باستخدام معايير التقارير المالية الدولية.

٣- الفرض الثامن: "يؤثر التنويع الدولى إيجابيًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية":

تم اختبار مدى تأثير التنويع الدولى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من خلال نموذج الانحدار الخطى البسيط، وذلك كما يلى:

جدول رقم (١٩) نموذج الانحدار الخطى البسيط بين التنويع الدولى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.121	0.347	0.006	8.221**	0.000	5.386	0.480	Constant
				0.006	2.867**	0.331	INTER

يتضح من جدول رقم (١٩) ما يلى:

١) **معامـل التحديـد (R^2):** يتضـح أن التنويـع الـدولى يفسـر ١٢,١% من التغير فـى قرار اعتمـاد معـايير التقارير الماليـة الدوليـة، وبـاقى النسبة ٨٧,٩% ترجـع إلـى الخطأ العشوائى فـى المعادلـة أو ربمـا لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبـار معنويـة جـودة توفيـق نمـوذج الانحـدار باسـتخدام (F.Test):** حيـث أن قيمـة (F.Test) ٨,٢٢١، وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير التنويع الدولى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن التنويع الدولى له تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١).

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = ٠,٤٨٠ + ٠,٣٣١ التنويع الدولى

وفى ضوء النتائج السابقة يتضح أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين التنويع الدولى وقرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن إشارة (β) موجبة، كما أنه يوجد تأثير معنوى للتنويع الدولى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى معنوية (F.Test) أقل من (٠,٠١)، **مما يثبت صحة الفرض الثامن للبحث**، ويرى الباحثان أن وجود تأثير معنوى للتنويع الدولى على قرار اعتماد الـIFRS قد يرجع إلى أن الشركات العاملة على المستوى الدولى لديها مجموعة كبيرة غير متجانسة من أصحاب المصالح، ومن ثم فهناك حاجة إلى توفير المزيد من المعلومات المفيدة لمستخدمى التقارير المالية من خلال تحسين متطلبات الإفصاح، وتعتبر معايير التقارير المالية الدولية من أكثر الوسائل التى تساعد على تحقيق ذلك الهدف.

ثالثًا: نموذج الانحدار المتعدد التدريجى:

نظرًا لوجود ارتباط معنوى بين المتغيرات المستقلة (حجم الشركة، والتنويع الدولى) والمتغير التابع (قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية)، فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار المتعدد التدريجى لتحديد الأثر التفاعلى للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

جدول رقم (٢٠) نموذج الانحدار المتعدد التدريجى للمتغيرات المستقلة الأكثر تأثيرًا على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية

R^2	R	F. Test		T. Test		معلمات النموذج	المتغير المستقل
		Sig.	Value	Sig.	Value		
0.359	0.599	0.000	16.481**	0.032	2.195-	0.482-	Constant
				0.000	4.679**	0.260	Size
				0.015	2.045*	0.210	INTER

يتضح من جدول رقم (٢٠) ما يلى:

١) **معامل التحديد (R^2):** يتضح أن حجم الشركة والتنويع الدولى يفسران ٣٥,٩% من التغير فى قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، وباقى النسبة ٦٤,١% يرجع إلى الخطأ العشوائى فى المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٢) **اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار باستخدام (F.Test):** حيث أن قيمة (F.Test) ١٦,٤٨٧، وهى ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، مما يدل على تأثير حجم الشركة والتنويع الدولى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٣) **اختبار معنوية المتغير المستقل:** يتضح من خلال (T.Test) أن حجم الشركة والتنويع الدولى ذات تأثير معنوى على قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية، حيث أن مستوى المعنوية أقل من (٠,٠١) بالنسبة لحجم الشركة، وأقل من (٠,٠٥) بالنسبة للتنويع الدولى.

٤) **معادلة النموذج:**

قرار اعتماد معايير التقارير المالية الدولية = -٠,٤٨٢ + ٠,٢٦٠ حجم الشركة + ٠,٢١٠ التنويع الدولى

وبعد اختبار فروض الدراسة، يقوم الباحثان فى الجزء التالى بعرض النتائج التى تم التوصل إليها، بالإضافة إلى التوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

(٦) النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية:

(١/٦) النتائج:

فى إطار هدف ومنهج البحث توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلى:

(١/١/٦) نتائج الدراسة النظرية:

١- تزايد عدد دول العالم التى تسعى لإجراء عمليات المواءمة والتقارب والاعتماد الإلزامى للـIFRS حتى تستطيع مواكبة التغييرات والتطورات المتلاحقة فى مجال المعايير المحاسبية، وحتى تتمكن من زيادة الفرص الاستثمارية وغزو الأسواق العالمية لرأس المال. كما أن هناك عددًا من المنظمات الدولية التى تؤيد هذا الاتجاه مثل البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى ومجموعة دول العشرين الكبار، و... غيرها، ومن ثم أصبحت معظم الدول تقوم بالتوسع فى نطاق اعتماد الـIFRS حيث أمتد إلى الشركات غير المسجلة فى أسواق المال فى كثير من الدول.

٢- هناك عدد من النظريات المستخدمة فى تفسير دوافع الدول لاعتماد الـIFRS ومنها: النظرية الاقتصادية للشبكات، والنظرية المؤسسية. ويمكن القول أن النظرية المؤسسية هى الأكثر حُجة فى تفسير دوافع الدول النامية – بصفة خاصة – لاعتماد الـIFRS، حيث أظهرت أنماط التماثل المختلفة فى تلك النظرية الظروف المتباينة التى قد تؤثر على قرار اعتماد الـIFRS من حيث: الضغوط المختلفة التى قد تتعرض لها الدول – أو الشركة – سواء كانت ضغوطًا إجبارية أو ضغوطًا مهنية، وكذلك مستوى التعليم والثقافة للقائمين على تطبيق الـIFRS.

٣- تتعدد الاستراتيجيات التى يتم بها اعتماد الـIFRS فمنها: استراتيجية المواءمة، والاستراتيجية الواقعية، والاستراتيجية ذات الطبيعة المحددة. ويرى الباحثان أن على كل دولة – أو شركة – المفاضلة بين تلك الاستراتيجيات واختبار الاستراتيجية التى تحقق لها التطبيق الأمثل للـIFRS والذى يساعدها فى الحصول على أكبر قدر ممكن من المميزات التى يوفرها اعتماد الـIFRS.

٤- النظم الاجتماعية والسياسية والقانونية فى الدول النامية تبقى عقبة أمام تنفيذ اعتماد الـIFRS، حيث تتمثل المشاكل الأساسية التى تعانى منها هذه الاقتصاديات فى ارتفاع تكلفة الانتقال للـIFRS وتخطيط المشاريع لذلك، كما يعتبر الفساد التى تعانى منه الغالبية العظمى من تلك النظم عقبة للسياسة الجيدة، والأنشطة التنموية والابتكار، وإصدار القوانين الجديدة، وغياب أسواق المال الكفء،

ونقص التعليم والتدريب للمهنيين للانتقال للـIFRS، ونقص التكنولوجيا المحاسبية المناسبة، وغياب التنسيق والاتصال للانتقال للـIFRS.

٥- يتوقف مدى تأثير تحديات اعتماد الـIFRS فى أى دولة على مستوى النمو الاقتصادى والتنمية، وإذا لم تعالج تلك المشاكل بشكل صحيح فسيؤدى ذلك إلى الالتزام بنموذج الـIFRS من حيث الشكل بدلاً من الجوهر والمضمون.

٦- هناك مجموعة من المميزات المباشرة وغير المباشرة التى يوفرها اعتماد الـIFRS سواء للدول أو للشركات أو المستثمرين. ويمكن للمميزات غير المباشرة أن تتجاوز وتفوق بكثير المميزات المباشرة وذلك على المدى الطويل.

(٢/١/٦) نتائج الدراسة التطبيقية:

١- توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين درجة التعليم المحاسبى وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت صحة الفرض الأول للدراسة**، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة مستوى التعليم المحاسبى يساعد على تطوير العمل المحاسبى وتوفير إطار أكثر صلابة لفهم ومعالجة القضايا المحاسبية المختلفة التى تقدمها الـIFRS.

٢- هناك علاقة ارتباط موجبة غير معنوية الدلالة بين معدل النمو الاقتصادى وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت عدم صحة الفرض الثانى للدراسة**، وقد يرجع ذلك إلى النمو الاقتصادى يعتبر مؤشرًا لمتوسط النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى أو هو مؤشر لمتوسط دخل الفرد، وليس مقياسًا على تطوير وتنفيذ معايير محاسبية عالية الجودة مثل الـIFRS.

٣- توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين درجة الانفتاح الاقتصادى الخارجى وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت صحة الفرض الثالث للدراسة**، وقد يرجع ذلك إلى أن زيادة مستوى الانفتاح الاقتصادى للدولة على العالم الخارجى يؤدى إلى وجود نوع من تماثل المحاكاة حيث تقوم الدولة بمحاكاة دولة أخرى – يُنظر إليها على أنها أكثر شرعية ونجاحًا – وتقوم بتطبيق اعتماد الـIFRS.

٤- توجد علاقة ارتباط سالبة غير معنوية الدلالة بين معدل التضخم وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت عدم صحة الفرض الرابع للدراسة**، وقد يرجع ذلك إلى أن معدل التضخم قد يكون ناتجًا عن اختلاف مؤقت فى التوازن بين قوى العرض والطلب على السلع، أو نتيجة اتخاذ بعض القرارات الاقتصادية داخل الدولة وفى هذه الحالة لا يؤثر معدل التضخم على قرار اعتماد الـIFRS.

٥- توجد علاقة ارتباط موجبة ذات تأثير معنوى بين الضغوط الخارجية متمثلة فى المنح والمساعدات المالية للدول وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت صحة الفرض الخامس للدراسة**، وقد يرجع ذلك إلى أن المساعدات المالية تُعد من الوسائل المستخدمة من قِبَل المنظمات الدولية لإلزام الدول باتباع معايير محاسبية حديثة تعمل على تحسين عملية المقارنة وتوفير المزيد من المعلومات المفيدة لأصحاب المصالح.

٦- توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية بين حجم الشركة وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت صحة الفرض السادس للدراسة**، وقد يرجع ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم تميل إلى جذب انتباه

أصـحاب المصـالح ومـن ثـم تسـعى إلـى تطبيـق الـIFRS لتبسـيط إعـداد القـوائم الماليـة، وإزالـة أى تناقضات أو نقاط ضعف فى المعالجات والممارسات المحاسبية، كما أن تلك الشركات يكون عندها القدرات المالية التى تُمكنها من تحمل تكلفة التحول إلى تطبيق الـIFRS.

٧- توجد علاقة ارتباط موجبة غير معنوية الدلالة بين الرافعة المالية وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت عـدم صـحة الفـرض السـابع للدراسـة**، وقد يرجـع ذلـك إلـى أن استدانة الشـركات قـد تكـون لإجـراء مشـروعات استثمارية توسعية، أو إلـى انكمـاش الأسـواق نتيجـة ظـروف اقتصـادية معينـة، ومـن ثـم لا ترتبط الرافعة المالية بقرار اعتماد الـIFRS.

٨- توجد علاقة ارتبـاط موجبـة ذات دلالـة معنويـة بـين التنويـع الـدولى متمثلاً فـى تسـجيل الشـركات فـى بورصات أجنبية وقرار اعتماد الـIFRS، **مما يثبت صحة الفرض الثامن للدراسة**. وقد يرجـع ذلك إلـى أن الشـركات العاملـة علـى المستوى الـدولى يكـون لـديها مجموعـة كبيـرة وغيـر متجانسـة مـن أصـحاب المصـالح، ومـن ثـم يكـون هنـاك حاجـة إلـى تـوفير المزيـد مـن المعلومـات المفيـدة لمسـتخدمى التقـارير الماليـة وذلـك مـن خـلال تحسـين متطلبـات الإفصـاح، والعمـل علـى الحـد مـن مشـكلة عـدم تماثـل المعلومات. وتعتبر الـIFRS من أكثر الوسائل التى تساعد على تحقيق هذا الهدف.

(٢/٦) التوصيات:

فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة يوصى الباحثان بما يلى:

١- ضرورة تطوير مناهج التعليم المحاسبى فى الجامعات على مستوى الدول النامية بصفة عامة – ومصر بصفة خاصة – بالشكل الذى يساعد على تدريس الموضوعات المختلفة والمتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للمساهمة فى إعداد خريجين قادرين على التطبيق السليم لتلك المعايير مع الاهتمام بتدريس التفسيرات المعتمدة لكل معيار من تلك المعايير، وذلك لضمان اكتمال الفائدة من تدريس تلك المعايير.

٢- ضرورة إعداد خارطة طريق مفصلة من قِبَل كافة الدول التى تقوم باعتماد الـIFRS حديثًا، يتم فيها توضـيح خطـوات عمليـة التحـول وعـرض كافـة التحـديات والعقبـات المحتملـة مـع توضـيح كافـة الاستراتيجيات التى يمكن بها مواجهة تلك التحديات والعقبات، وتوضيح متطلبات تطبيق الـIFRS إلى الجهـات المسئولة عـن تطبيـق تلـك المعـايير، وذلـك بالاسترشـاد بخارطـة الطريـق المقترحـة مـن قِبَـل الباحثين.

٣- إنشاء لجنة متخصصة (من قِبَل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB) مسئولة عن متابعة تطبيق الـIFRS فى مختلف الدول التى تقوم باعتمادها، تكون مهمتها الأساسية متابعة تطبيق تلك المعايير للوقوف على أى عقبة قد تواجة الشركات المختلفة أثناء عملية التطبيق، كما تقوم هذه الجهة على عقد بـرامج تدريبيـة وورش عمـل تعمـل علـى دمـج المعرفـة النظريـة بـالخبرة العمليـة للعـاملين فـى مجـال المعايير، مع ضرورة توقيع اتفاقيات تعاون مشترك بين تلك الجهة المسئولة والمنظمات المهنية الدولية المماثلة لدعم قدرات هذه الجهة وجعلها قادرة على القيام بالمهام الموكلة إليها بنجاح.

٤- ضـرورة إصـدار دسـتور دولـى لمهنـة المحاسـبة والمراجعـة يتواكـب مـع التغيـرات والتطـورات المسـتمرة والمتلاحقة التـى شـهدتها المهنـة، علـى أن يـتم مناقشـة الدسـتور الجديد قبـل إصـداره علـى نطـاق واسـع حتى يأتى معبرًا عن كافة الأوضـاع فى الدول المختلفة، مـع توقيـع العقوبـات المناسبة علـى المخـالفين لهذا الدستور.

(٣/٦) التوجهات البحثية المستقبلية:

يـرى الباحثـان أن هـذه الدراسـة تعتبـر نقطـة إنطـلاق لدراسـات أخـرى مسـتقبلية فـى مجـال معـايير التقارير الماليـة الدوليـة؛ نظرًا لنـدرة الدراسـات العربيـة فـى هذا المجـال. ويمكن عرض بعض من الدراسـات المستقبلية التى يراها الباحثان ضرورة فى هذا الموضوع الحيوى فيما يلى:

١- دراسة مقارنة للمشاكل والتحديات الجوهرية التى تواجة الدول النامية عند اعتماد معايير التقارير المالية الدولية.

٢- قياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية على الدول النامية.

٣- دور حوكمـة الشـركات فـى الحـد مـن عـدم تماثـل المعلومـات فـى ظـل تطبيـق معـايير التقـارير الماليـة الدولية.

٤- الدور التأثيرى لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقرير المالى الإلكترونى – دراسة تطبيقية.

(٧) المراجع

(١/٧) المراجع باللغة العربية:

- أبو طالب، أحمد محمد، (٢٠١٣)، "دراسة تحليلية للدوافع والعوامل التى تؤثر فى اتخاذ قرار الإلزام بتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS فى الدول النامية"، **مجلة المحاسبة المصرية،** جامعة القاهرة، العدد السادس، السنة الثالثة، ص: ص١-٧٤.
- اسماعيل، محمد عبد الرحمن، (٢٠٠١)، "**تحليل الانحدار الخطى**"، مركز بحوث معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، ص: ص١-٤٩٥.
- الجليلى، مقداد أحمد، ذنون، آلاء عبد الواحد، (٢٠١٠)، "استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسين المهنيين فى تطوير المناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس فى العراق"، **تنمية الوافدين،** كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ٩٩، مجلد ٣٢، ص: ص١-٣٣.
- العسيلى، محمد أحمد، (٢٠٠٨)، "دراسة تحليلية مقارنة لآليات تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة المالية القومية ومعايير المحاسبة الدولية فى مناطق التأثير المحاسبى على النظم المحاسبية الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) ومناطق التأثر المحاسبى بالنظم المحاسبية الدولية (جمهورية الصين الشعبية وجمهورية مصر العربية)، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين،** جامعة القاهرة، العدد الواحد والسبعون، الجزء الأول، ص: ص ٩٢٥-١٠١٠.
- المطيرى، بدر سعد، (٢٠١١)، "الآثار المتوقعة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استقرار السوق المالى فى دولة الكويت"، **رسالة ماجستير،** جامعة الشرق الأوسط، ص:ص١-١٤٠.
- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (٢٠١٢)، جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين، الأردن، الجزء (أ).
- جادو، محمد أحمد محمد، حسن، حلمى عبد العظيم، (٢٠٠٧)، "**قرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بشأن معايير المحاسبة المصرية**"، وزارة التجارة والصناعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الأولى، ص: ص١-٣.
- **معهد الدراسات المصرفية،** (٢٠١٢)، "التضخم الاقتصادى"، معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، أكتوبر، السلسلة الخامسة، العدد (٣)، ص: ص١-٤.
- موسى، شقيرى نورى، صافى، وليد أحمد، (٢٠٠٩)، "قياس كفاءة سوق عمان المالى من خلال تأثير حجم الشركة فى العائد والمخاطر"، **كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،** العدد التاسع عشر، ص: ص١-٣٠.
- هندى، منير إبراهيم، (٢٠١٠)، "الإدارة المالية: مدخل تحليلى معاصر"، الإسكندرية، المكتب العربى الحديث، الطبعة السادسة، ص: ص٦١٠-٦١٦.

(٢/٧) المراجع باللغة الأجنبية:

- Agustini, A.T., (2016), "The Effect of Firm Size and Rate of Inflation on Cost of Capital: The Role of IFRS Adoption in the World", **3rd Global Conference on Business and Social Science-2015**, GCBSS-2015, 16-17 December, Kuala Lumpur, Malaysia, Procedia-Social and Behavioral Sciences 219, pp. 47-54.
- Al-Akra, M., Ali, M.J. & Marashdeh, O., (2009), "Development of Accounting Regulation in Jordan", **The International Journal of Accounting**, vol. 44, Iss. 2, June, pp. 163-186.
- Albu, N., Albu, C.N., Bunea, Ş., Calu, D.A. & Cîrbină, M.M., (2011), "A Story about IAS/IFRS Implementation in Romania: An Institutional and Structuration Theory Perspective", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, vol. 1, No. 1, pp. 76-100.
- André, P., Walton, P. & Yang, D., (2012), "Voluntar Adoption of IFRS: A Study of Determinants for UK Unlisted Firms", **ESSEC Business School**, ESSEC KPMG Financial Reporting Centre, 3 January, pp. 1-39.
- Archambault, J.J. & Archambault, M.E., (2009), "An Analysis of Social Factors Influencing the Adoption of International Financial Reporting standards", **Journal of Global Business Advancement**, 2(1-2), pp. 38-53.
- Armstron, C.S., Barth, M.E., Jagolinzer, A.D. & Riedl, E.J., (2010), "Market Reaction to the Adoption of IFRS in Europe", **The Accounting Review**, vol. 85, No. 1, January, pp. 31-61.
- Assenso-Okofo, O., Ali, M.J. & Ahmed, K., (2011), "The Development of Accounting and Reporting in Ghana", **The International Journal of Accounting**, vol. 46, Iss. 4, Dec., pp. 459-480.
- Ball, R., (2006), "International Financial Reporting Standards (IFRS): Pros and Cons for Investors", **Accounting and Business Research**, Interntional Accounting Policy Forum, pp. 5-27.
- Bassemir, M., (2012), "Why Do Private Firms Adopt IFRS?", 15 October, pp. 1-51, Available at: **http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1896283**, Accessed on: 24-10-2010.
- Belkaoui, A.R., (2002), "**International Accounting and Economic Development: The Interaction of Accounting, Economic, and Social Indicators**", West Port, Quorum Books, vol. 1, March, pp. 1-328.
- Bova,F. & Pereira, R., (2012), "The Determinants and Consequences of Heterogeneous IFRS Compliance Levels Following Mandatory IFRS Adoption: Evidence from a Developing Country", **Journal of International Accounting Research**, vol. 11, No. 1, pp. 83-111.
- Bova, F.,(2008), "The Determinants and Consequences of Higher IFRS Compliance Following Mandatory IFRS Adoption in Emerging Markets", pp. 1-44, Available at: **http://www-2.rotman.utoronto.ca/facbios/file/kenya**.., Accessed on: 18-4-2016.

- Butt, B.T., (2014), "IFRS Adoption for Private Firms in the UK: Firm Specific Factors", **Master Thesis**, Tilburg University, School of Economics and Management, pp. 1-46.
- Chand, P., (2005), "Impetus to the Success of Harmonization: The Case of South Pacific Island Nations", **Critical Perspectives on Accounting**, vol. 16, Iss. 3, April, pp. 209-226.
- Choi, F.D.S. & Meek G.K., (2011), "**International Accounting**", 7th ed., Prentice Hall, U.S.A., pp. 249-280.
- Cole, V., Branson, J. & Breesch, D., (2013), "Determinants Influencing the IFRS Accounting Policy Choices of European Listed Companies", February 14, pp. 1-27, Available at: **http://ssrn.com**, Accessed on: 15-4-2016.
- Cooke, T.E. & Wallace, R.S.O., (1990), "Financial Disclosure Regulation and Its Environment: A Review and Further Analysis", **Journal of Accounting on Public Policy**, vol. 9, Iss. 2, Summer, pp. 79-110.
- Defond, M., Hu, X., Hung, M. & Li, S., (2011), "The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Foreign Mutual Fund Ownership: The Role of Comparability", **Journal of Accounting and Economics**, vol. 51, Iss. 3, April, pp. 240-258.
- Demir, V. & Bahadir, O., (2014), "An Investigation of Compliance with International Financial Reporting Standards by Listed Companies in Turkey", **Accounting and Management Information Systems**, vol. 13, No. 1, pp. 3-34.
- Ding, Y., Jeanjean, T. & Stolowy, H., (2005), "Why Do National GAAP Differ from IAS? The Role of Culture", **The International Journal of Accounting**, vol. 40, Iss. 4, pp. 325-350.
- Doğan, M., (2013), "Does Firm Size Affect the Firm Profitability? Evidence from Turkey", **Research Journal of Finance and Accounting**, vol. 4, No. 4, pp. 53-59.
- Dumontier, P. & Raffournier, B., (1998), "Why Firms Comply Voluntarily with IAS: An Empirical Analysis with Swiss Data", **Journal of International Financial Management and Accounting**, vol. 9, No. 3, pp. 216-245.
- El Gazzar, S.M., Finn, P.M. & Jacob, R., (1999), "An Empirical Investigation of Multinational Firms' Compliance with International Accounting Standards", **The International Journal of Accounting**, vol. 34, No. 2, pp. 239-248.
- Gassen, J. & Sellhorn, T., (2006), "Applying IFRS in Germany: Determinants and Consequences", July, Available at: **http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.906802**, Accessed on: 12-6-2016.
- Guerreiro, M.S., Rodrigues, L.L. & Craig, R., (2012), "Voluntary Adoption of International Financial Reporting Standards by Large Unlisted Companies in Portugal Institutioal Logics and Strategic Responses", **Accounting, Orgnizations and Society**, vol. 37, Iss. 7, Oct., pp. 482-499.
- Guggiola, G., (2010), "IFRS Adoption in the E.U., Accounting Harmonization and Markets Efficiency: A Review", **International Business & Economics Research Journal**, vol. 9, No. 12, December, pp. 99-112.

- Hassan, M.K., (2008), "The Development of Accounting Regulations in Egypt: Legitimating the International Accounting Standards", **Managerial Auditing Jornal**, vol. 23, No. 5, pp. 467-484.
- Herbert, W.E. & Tsegba, I.N., (2013), "Economic Consequences of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoiption: Evidence from a Developing Country", **European Journal of Business and Management**, vol. 5, No. 28, pp. 80-99.
- Horton, J., Serafeim, G. & Serafeim, I., (2013), "Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment?", **Contemporary Accounting Research**, vol. 30, Iss. 1, spring (March), pp. 388-423.
- Isa, M. A., (2014), "Determinants of Accounting Choice of Noncurrent Assets at IFRS Frist Adoption among Nigerian Firms", **Procedia-Social and Behavioral Sciences164**, **International Conference on Accounting Studies (ICAS), 18-19August, KualaLumpur, Malaysia**، pp. 378-383.
- Ivan, A.L., (2013), "The Private Companies' Choice of IFRS Adoption-European Case", **Master Thesis**, Tilburg University, 17 April, pp. 1-28.
- Judge, W., Li, S. & Pinsker, R., (2010), "National Adoption of International Accounting Standards: An Institutional Perspective", **Corporate Governance: An International Review**, vol. 18, Iss. 3, May, pp. 161-174.
- Kolsi, M.C. & Zehri, F., (2010), "The Determinants of IAS/IFRS Adoption by Emergent Countries", Available at: **www.cbe.uaeu.ac.ae/en/csafc/ pdf/ad_38**. Accessed on: 18-5-2016.
- Kossentini, A. & Othman, H., (2015), "IFRS Adoption Strategies and Theories of Economic Development", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, vol. 5, Iss. 1, pp. 70-120.
- Kossentini, A. & Othman, H., (2014), "A Study of the Institutional and Economic Determinants of IFRS Adoption in Emerging Economies", Paper to be Presented at TIJA Symposium TIJA, **V.K. Zimerman Center for International Education & Research in Accounting**, University of Illinois at Urban – Champaign, 17-19, July, pp. 1-63.
- Larson, R.K., (1993), "International Accounting Standards and Economic Growth: An Empirical Investigation of their Relationship in Africa", **Research in Third World Accunting**, vol. 2, pp. 27-43.
- Lasmin, R., (2011), "An Institutional Perspective on International Financial Reporting Standards Adoption in Developing Countries", **Academy of Acconting and Financial Studies Journal**, vol. 15, pp. 61-70.
- Leung, S. & Clinch, G., (2014), "The Effect of IFRS Adoption on Accounting Quality and Market Liquidity: The Impact of Family Control", 2014 Financial Markets & Corporate Governance Conference, pp. 1-37, Available at: **http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2384268**, Accessed on: 5-7-2016.
- Lowe, H.D., (1967), "Accounting Aid for Developing Countries", **The Accounting Review**, vol. 42, No. 2, April, pp. 356-360.

- Masoud, N., (2014), "Accounting, FRQ, Emerging Countries Transition: How Can a Country Implement an IFRS Standard Change Successfully?", Global **Journal of Management and business Research: D Accounting and Auditing**, vol. 14, Iss. 2, Version 1.0, pp. 36-55.
- Mueller, G., (1968), "Accounting Principles Generally Accepted in United States vs. Those Accepted Elsewhere", **International Journal of Accouinting Education and Research**, vol. 1, pp. 91-103.
- Murphy, A.B., (1999), "Firm Characteristics of Swiss Companies that Utilitze International Accounting Standards", **The International Journal of Accounting**, vol. 34, No. 1, pp. 121-131.
- Odia, J.O. & Ogiedu, K.O., (2013), "IFRS Adoption: Issues, Challenges and Lessons for Nigeria and Other Adopters", **Mediterranean Journal of Social Sciences**, vol. 4, No. 3, September, pp. 389-399.
- Orumwense, J.O., (2015), "The Significance of International Financial Reporting Standards to Emerging Economy of Nigeria", **British Journal of Economics, Management & Trade**, 7(1), pp. 32-44.
- Pricope, C.F., (2015), "An Institutional Analysis of IFRS Adoption in Poor Jurisdictions", **International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business and Industrial Engineering**, vol. 9, No. 11, pp. 3645-3652.
- Ramanna, K. & Sletten, E., (2009), "Why do Countries Adopt International Financial Reporting Standards?", Working Paper (09-102), Harvard Business School, March 24, pp. 1-48, Available at: **http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1460763**, Accessed on: 13-6-2016.
- Samaha, K. & Khlif, H., (2016), "Adoption of and Compliance with IFRS in Developing Countries", **Journal of Accounting in Emerging Economies**, vol. 6, Iss. 1, pp. 33-49.
- Santos, E.S., Ponte, V.M. & Mapurunga, P.V., (2014), "Mandatory IFRS Adoptin in Brazil (2010): Index of Compliance with Disclosure Requirements and some Explanatory Factors of Firms Reporting", **Rev. Contab. Financ.**, vol. 25, No. 65, São Paulo, May/Aug., pp. 161-176.
- Şenyiğit, Y.B., (2014), "Determinants of Voluntary IFRS Adoption in an Emerging Market: Evidence from Turkey", **Accounting and Management Information Systems**, vol. 13, pp. 449-465.
- Shafana, M., Rimziya, Al.F. & Jariya AM.I., (2013), "Relationship between Stock Returns and Firm Size, and Book-to-Market Equity: Empirical Evidence from Selected Companies Listed on Milanka Price Index in Colombo Stock Exchange", **Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences (JETEMS)**, 4(2), pp. 217-225.
- Shima, K.M. & Yang, D.C., (2012), "Factors Affecting the Adoption of IFRS", **International Journal of Business**, 17(3), pp. 276-298.
- Stainbank, L. & Tauringana, V., (2016), "Determinants of and Obstacles to the Adoption of International Financial Reporting Standards in Africa", **Economics**

and Political Implication of International Financial Reporting Standards, An Imprint of IGI Global, Chapter 4, pp. 66-82.
- Tyrral, D., Woodward, D. & Rakhimbekova, A., (2007), "The Relevance of International Financial Reporting Standards to A Developing Country: Evidence from Kzakhstan", **The International Journal of Accounting**, vol. 42, Iss. 1, pp. 82-110.
- Zakari, M.A., (2014), "Challenges of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption in Libya", **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, vol. 4, No. 2, pp. 390-412.
- Zeghal, D. & Mhedhbi, K., (2006), "An Analysis of the Factors Affecting the Adoption of International Accounting Standards by Developing Countries", **The International Journal of Accounting**, vol. 41, Iss. 4, Dec., pp. 373-386.
- Zehri, F. & Chouaibi, J., (2013), "Adoption Determinants of the International Accounting Standards IAS/IFRS by the Developing Countries", **Journal of Economics, Financial and Administrative Science**, 18, pp. 56-62.